أثر التحول الهيكلي على الفقر فى مصر وفيتنام

خلال الفترة (1990 -2018)

دراسة مقارنة

The Impact of Structural Transformation on Poverty in Egypt and Vietnam during the Period (1990-2018)

A Comparative Study

أ.م.د/ ضياء فتحى العدل

أستاذ مساعد بالمعهد العالى للعلوم الإدارية بالمنزلة

diaa.mos.eladl@gmail.com

مجلة الدراسات التجارية المعاصرة

كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ

المجلد (11) - العدد (19) - الجزء الاول

يناير 2025م

رابط المجلة : https://csj.journals.ekb.eg

مستخلص

يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر التحول الهيكلي على الفقر، وذلك في كل من مصر وفييتنام خلال الفترة (1990-2018)، وباستخدام نمذجة المعادلات الهيكلية بالمربعات الصغرى الجزئية -PLS) (SEM، وباعتبار إنتاجية العمل متغيراً وسيطاً يمثله نصيب العامل من الناتج المحلى الإجمالى في القطاعات الاقتصادية الأساسية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن عملية التحول الهيكلى فى مصر خلال فترة الدراسة كانت غير فعالة فى تقليل الفقر، بل إنها كانت مسئولة عن أكثر من نصف الزيادة فى معدلات الفقر، حيث كان الأثر الإجمالي للتحول الهيكلي على نسبة الفقر إيجابياً وذا دلالة إحصائية بمعامل يساوي 0.643، بينما كانت عملية التحول الهيكلى فى فيتنام فعالة بشكل كبير فى تقليل الفقر ومسئولة عن معظم ما تم إنجازه فى هذا المجال حيث كان الأثر الإجمالي للتحول الهيكلي على نسبة الفقر سلبياً وذا دلالة إحصائية بمعامل يساوي -0.894 . وهو ما قد يرجع إلى البطء النسبي في عملية التحول الهيكلى في مصر، وأن الزيادة فى إنتاجية العمل الناتجة عن التحول الهيكلي لم تكن تشمل القطاعات التي لها القدرة على استيعاب الفقراء، وأنه لم يكن لدى الفقراء الاستعداد الكافي لاغتنام ما يوفره التحول الهيكلي من فرص اقتصادية نتيجة ضعف التعليم والتأهيل وفجوة المهارات.

وتوصى الدراسة بضرورة العمل على تشجيع نمط للتحول الهيكلي في مصر يكون أكثر سرعة وأكثر تركيزاً على القطاعات التى لها القدرة على استيعاب الفقراء، خاصة الصناعات التحويلية، كما توصى الدراسة بالعمل على تحسين نظم التعليم والتدريب للفقراء ليكونوا على استعداد لاغتنام الفرص الاقتصادية التى يوفرها هذا التحول.

الكلمات المفتاحية: التحول الهيكلي، الفقر، نصيب العامل من الناتج المحلى الإجمالى، إنتاجية العمل، نمذجة المعادلات الهيكلية.

Abstract

This research aims to analyze the impact of structural transformation on poverty in both Egypt and Vietnam during the period (1990-2018), using partial least squares structural equation modeling (PLS-SEM), and by mediating labor productivity represented by the worker's share of GDP in the basic economic sectors and.

The study concluded that the structural transformation process in Egypt during the study period was ineffective in reducing poverty, and was responsible for more than half of the increase in poverty rates, as the overall impact of structural transformation on the poverty rate was positive and statistically significant with a coefficient of 0.643, while the structural transformation process in Vietnam was largely effective in reducing poverty and responsible for most of what was achieved in this area, as the overall impact of structural transformation on the poverty rate was negative and statistically significant with a coefficient of -0.894. This is due to the relative slowness of the structural transformation process, and that the increase in labor productivity resulting from structural transformation did not include sectors that have the capacity to absorb the poor, and that the poor did not have sufficient readiness to seize the economic opportunities provided by structural transformation due to weak education, qualification, and the skills gap.

Based on the above, the study recommends working to encourage a pattern of structural transformation in Egypt that is faster and more focused on sectors that have the capacity to absorb the poor, especially the manufacturing industries. The study also recommends working to improve education and training systems for the poor so that they are prepared to seize the economic opportunities provided by this transformation.

Keywords: Structural transformation, poverty, GDP per worker, labor productivity, structural equation modeling.

1- مقدمة

تواجه الإدارة الاقتصادية المصرية في الفترة الأخيرة تحديات خطيرة، من أبرزها زيادة معدلات الفقر زيادة كبيرة ومستمرة على مدى العقود الثلاثة الأخيرة، فبعد أن انخفضت نسبة الفقر فى مصر من 23% عام 1990 إلى نحو 16.7% عام 2000، فقد عاودت الارتفاع الكبير والمستمر إلى أن وصلت إلى 32.5% عام 2018، ثم انخفضت انخفاضاً طفيفاً إلى حوالى 30% عام 2020[1]، وما لبثت أن عاودت الارتفاع إلى مستويات يقدر الباحث أنها شديدة الارتفاع، إذ لم يتم تقديرها رسمياً حتى الانتهاء من هذا البحث، وذلك بفعل عدد من العوامل من أهمها الارتفاع المتواصل في أسعار السلع والخدمات بما فى ذلك السلع الغذائية التى يستهلكها الفقراء.

ويثور التساؤل هنا عن أسباب إخفاق استراتيجية تخفيف الفقر بشقيها: النمو الاقتصادى والسياسات الاجتماعية الموجهة للفقراء. وفي المجمل لم تكن السياسات الاجتماعية الموجهة للفقراء، فعالة في تخفيف الفقر وذلك لأسباب منها الافتقار إلى الدقة الكافية في استهداف الفقراء، وتفشى الفساد في منظومة الدعم، ومحدودية المعونة في مواجهة معدلات عالية ومستمرة من التضخم، وتدنى مستويات التعليم والتدريب المتاح للفقراء. كذلك لم تكن معدلات النمو الاقتصادي كافية لدفع جهود التنمية دفعة قوية تغير الواقع تغييراً ملموساً كما حدث ذلك في فيتنام التى تمر بنفس المرحلة من التنمية، أما بالنسبة لنمط النمو الاقتصادي وقدرته على إدماج الفقراء فهى قضية مركبة وتستحق الدراسة، حيث تشير النتائج إلى إخفاق النمو، مهما كانت معدلاته، في إدماج الفقراء في الحالة المصرية.

ويعتبر التحول الهيكلي من القضايا المهمة المؤثرة في قدرة النمو الاقتصادي على استيعاب الفقراء. ومن المفترض أنه على قدر توافر شروط نجاح التحول الهيكلي، من حيث سرعته وتركيزه على الأنشطة القادرة على استيعاب الفقراء، وكذلك على قدر توافر الحد المقبول من رأس المال البشرى لدى الفقراء بحيث يستطيعون الإفادة من هذا التحول، تكون للتحول الهيكلي نتائجه الإيجابية على جهود تقليل الفقر. ومن هنا تمس الحاجة، وفقاً لذلك، إلى دراسة نمط التحول الهيكلي الذي حدث في مصر في العقود الأخيرة ومدى تأثيره في تقليل الفقر.

ويرى الباحث أنه من المفيد المقارنة مع إحدى الدول النامية التى حققت نجاحاً كبيراً في مواجهة الفقر خلال نفس الفترة، وقد وقع اختيار الباحث على دولة فيتنام وذلك لتشابه ظروف البلدين من حيث حجم السكان ومتوسط دخل الفرد وقاعدة الموارد الاقتصادية، مع اختلاف النتائج التى توصل إليها البلدان اختلافاً بيناً فى نمط التحول الهيكلي وفى تقليل الفقر.

1-1- مشكلة الدراسة:

لقد لفت نظر الباحث الزيادة المستمرة والكبيرة في نسبة الفقر في مصر خلال العقود الثلاثة الأخيرة وذلك على الرغم من تحقيق معدلات نمو اقتصادي مقبولة في كثير من الأوقات خلال الفترة المذكورة، وهو ما يلفت النظر إلى نمط هذا النمو، وعلى نحو خاص التحول الذي طرأ خلال الفترة المذكورة على الهيكل الاقتصادي والذي من المتوقع أن يكون له تأثير مهم على إنتاجية العمل القطاعية والإجمالية ومعدل النمو الاقتصادي وكذلك على توزيع الدخل والفقر في مصر. ويستعين الباحث بالمقارنة بين تجربتي مصر وفيتنام

[1] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، *بحث الدخل والإنفاق*، أعوام مختلفة.

خلال الفترة (1990–2018)، حيث اختلف تأثير التحول الهيكلي على نمو الإنتاجية فى القطاعات الاقتصادية الأساسية ومعدلات النمو الاقتصادى وكذلك نسبة الفقر فى كل من البلدين اختلافاً بيناً، بحيث حققت فيتنام نمواً أسرع فى الإنتاجية فى قطاعي الزراعة والصناعات التحويلية، ومعدل نمو اقتصادى متوسط أعلى، وانخفاضاً كبيراً فى نسبة الفقر، كل ذلك مقارنة بمصر.

بناءً على ما سبق، تتمثل مشكلة الدراسة في تساؤل رئيس: **ما هو أثر التحول الهيكلي فى تخفيض معدلات الفقر فى مصر وفيتنام خلال الفترة (1990-2018)؟** وينبثق من هذا التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي العلاقة المفترضة بين التحول الهيكلي وتقليل الفقر وفقاً للنظرية الاقتصادية؟
- ما نتائج الدراسات التطبيقية حول العلاقة بين التحول الهيكلي وتقليل الفقر؟
- كيف يمكن رصد التحول الهيكلي والفقر في كل من مصر وفيتنام خلال فترة الدراسة؟
- كيف يمكن قياس أثر التحول الهيكلي علي الفقر في كل من مصر وفيتنام؟
- كيف يمكن الاستفادة مما سبق في صياغة سياسات تشجع نمط من التحول الهيكلي يسهم في تقليل الفقر فى مصر؟

1-2- أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة الحالية من ضرورة التصدى للخطر المتمثل في التزايد الكبير والمستمر في معدلات الفقر في مصر خلال العقود الثلاثة السابقة، وهو ما يمثل تحدياً كبيراً أمام الإدارة الاقتصادية المصرية. فزيادة نسبة الفقر تعكس إخفاق الإدارة الاقتصادية في دمج والاستفادة من قطاع عريض من السكان في عملية النمو الاقتصادي، كما أنه يمثل إهداراً للكرامة الإنسانية مع ما يمكن أن يترتب على ذلك من شرور تعصف بالمجتمع وأمنه واستقراره. من هنا تنبع أهمية دراسة الأسباب المحتملة للإخفاق في تقليل الفقر، ومن بينها نمط التحول الهيكلي.

1-3- أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة في **بيان أثر التحول الهيكلي على الفقر فى كل من مصر وفيتنام خلال الفترة (1990-2018)**، وينبثق من الهدف الرئيس الأهداف الفرعية التالية:

- بيان أثر التحول الهيكلي على الفقر في الأدب الاقتصادي النظري والتطبيقي.
- التعرف على نمط التحول الهيكلي فى كل من مصر وفيتنام خلال الفترة (1990-2018).
- معرفة تطور معدلات الفقر في كل من مصر وفييتنام خلال فترة الدراسة.
- قياس أثر التحول الهيكلي على الفقر في كل من مصر وفيتنام خلال فترة الدراسة.
- اقتراح سياسات لإصلاح نمط التحول الهيكلي لتخفيض معدلات الفقر في مصر.

1-4- فرضية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة نقوم باختبار مدى صحة الفرضية الأساسية التالية: يؤثر التحول الهيكلي تأثيراً عكسياً على معدلات الفقر في كل من مصر وفيتنام خلال الفترة (1990-2018).

1-5 - منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي بشقيه الاستقرائي والاستنباطي في الجزء النظري من الدراسة، كما تستخدم المنهج القياسي لاختبار أثر التحولات التى تطرأ على الهيكل الافتصادى على الفقر في كل من مصر وفيتنام، وذلك باستخدام منهجية نمذجة المعادلات الهيكلية SEM بالمربعات الصغرى الجزئية PLS، وذلك باعتبار متغير إنتاجية العمل متغير وسيط ويتمثل في نصيب العامل من الناتج المحلى الإجمالي في القطاعات الاقتصادية الأساسية.

1-6 - خطة الدراسة

تنقسم هذه الدراسة إلى أربعة أقسام بخلاف المقدمة والنتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية، يتناول **أولها**: الإطار النظري للتحول الهيكلي والفقر، ويختص **ثانيها:** بالأدب الاقتصادي النظري والتطبيقي لأثر التحول الهيكلي على الفقر، ويوضح **ثالثها:** تحليل تطور الهيكل الاقتصادي وإنتاجية العمل والفقر في كل من مصر وفيتنام خلال الفترة (1990-2018)، ويعرض **رابعها**: نموذجاً قياسياً لتقدير أثر التحول الهيكلي على الفقر في كل من مصر وفيتنام خلال فترة الدراسة، ويوضح **خامسها**: السياسات المقترحة لإصلاح نمط التحول الهيكلي لتخفيض معدلات الفقر فى مصر خلال فترة الدراسة.

2- الإطار النظري للتحول الهيكلي والفقر

نتناول في هذا القسم من البحث مفهوم التحول الهيكلي ومؤشرات قياسه وأنماطه الممكنة، ومفهوم الفقر ومؤشرات قياسه، وقنوات تأثير التحول الهيكلي في الفقر.

2-1- مفهوم التحول الهيكلي ومؤشرات قياسه

يمثل التحول الهيكلي سمة مميزة لعملية التنمية الاقتصادية، بحيث يمكن اعتباره السبب والنتيجة لتلك العملية في آن واحد (Timmer & Akkus, 2008). ويقصد بالتحول الهيكلي الانخفاض في النصيب النسبى للزراعة من العمالة ومن الناتج المحلي الإجمالي، فى مقابل الزيادة في النصيب النسبى لكل من الصناعة والخدمات من العمالة ومن الناتج المحلى الإجمالى. ويصاحب عملية التحول الهيكلي عادة هجرة داخلية من الريف إلى الحضر، وعملية تحضر سريعة، وظهور اقتصاد صناعي وخدمي حديث. والنتيجة النهائية للتحول الهيكلي هي اقتصاد لا تتمتع فيه الزراعة بخصائص مميزة عن القطاعات الأخرى، من حيث إنتاجية العمل أو رأس المال أو نسبة الفقر، وتقل فيه الفجوة في الدخل بين العمال في كل القطاعات، وترتفع فيه إنتاجية العمل للاقتصاد ككل، وهو ما ينطوي، بالضرورة، على تطوير شامل لتنظيم الإنتاج، وطبيعة القوى العاملة، وحتى السلوكيات والقيم المجتمعية (Allen, 2017).

والمسار الطبيعى للتحول الهيكلي يتمثل في انخفاض النصيب النسبى الزراعة من العمالة في مقابل ارتفاع النصيب النسبي للصناعة من العمالة في الاقتصادات التى تمر بالمراحل المبكرة من التنمية، ثم مع تطور الاقتصاد على سلم التقدم والتنمية يبدأ انخفاض نصيب الصناعة من العمالة فى مقابل ارتفاع نصيب الخدمات من العمالة، بحيث يأخذ نصيب الصناعة من العمالة والناتج شكل جرس (حرف U مقلوب) (Nguyen, 2024; Sen, 2019). مع ذلك يلاحظ وجود نمط في التحول الهيكلي قد لا ينطبق عليه المسار التقليدي، حيث يوجد تحول مباشر من الزراعة إلى الخدمات متجاوزاً قطاع الصناعة مع كونه

الأكثر إنتاجية، وهو ما يوصف بالتحول الهيكلي غير الناضج immature، وهو ما يعد ظاهرة سلبية بالنسبة للدول النامية، إذ يعبر عن تضخم قطاع الخدمات قبل اكتمال بناء الهيكل الإنتاجي للمجتمع، وخاصة قطاع الصناعة، مما قد يشير إلى أن قطاع الخدمات يعتبر، في هذه الحالة، عبئاً على الاقتصاد القومى ولا يمثل زيادة حقيقية في رفاهية المجتمع (الخضرى، 2004؛ العدل، 2022).

ويحدث التحول الهيكلي لأسباب عدة منها ما يخص جانب العرض ومنها ما يخص جانب الطلب، ففي جانب العرض تبرز الفروق في إنتاجية العمل بين القطاعات، وبالتالى متوسط دخل العامل، كسبب أساسى للتحول الهيكلي، حيث تتميز الأنشطة الصناعة والخدمية باستخدام تكنولوجيا أكثر تطوراً تسمح بالوصول إلى مستويات إنتاجية أعلى من الزراعة، وهو ما يسمح لها بدفع أجور أعلى للعمالة، وهو ما يمنح تلك القطاعات القدرة على جذب فائض العمالة الموجود في الزراعة (Lewis 1954; Todaro & Smith, 2020). أما ما يخص جانب الطلب، فقد يكون التحول الهيكلي نتيجة لاستجابة الأسواق للطلب المتزايد على منتجات الصناعة والخدمات مع زيادة الدخول، كما يقضى بذلك قانون إنجل Engel's law، كذلك فإن تغير التفضيلات وأنماط الطلب نتيجة التحولات الديمغرافية والتغير في تركيبة الهرم السكانى قد تدعم تحولاً في الهيكل الإنتاجي ليلبى تلك التفضيلات الجديدة (Herrendorf, et. al., 2013). وأخيراً يمكن أن تقف السياسات الحكومية وراء التحولات الهيكلية بشكل مباشر من خلال دعم بعض القطاعات عن طريق حوافز الاستثمار أو بإزالة المعوقات التى تعترض طريقها، أو بشكل غير مباشر عن طريق إصلاح نظم التعليم والتدريب وتحسين البنية الأساسية والحوكمة والجودة المؤسسية ومكافحة الفساد (Mcmillan, et. al. 2016).

وتعتمد السرعة التى يتم بها التحول الهيكلي على وتيرة الزيادة فى إنتاجية العمل فى قطاع الزراعة من ناحية، ودرجة كثافة التشغيل في الأنشطة الصناعية والخدمية التى يتم التحول إليها من ناحية أخرى. حيث يعتبر التطور فى الإنتاجية الزراعية شرطاً ضرورياً للتحول الهيكلى، بحيث تؤدى إلى الزيادة فى ربحية الأنشطة الزراعية والتراكم الرأسمالى الناتج عنها والذى يجد طريقه غالباً إلى الاستثمار فى القطاعات غير الزراعية فتزيد سرعة التحول الهيكلى لصالح تلك القطاعات غير الزراعية. كذلك فإذا كانت كثافة التشغيل فى الأنشطة غير الزراعية مرتفعة فإن ذلك يؤدي إلى تحول هيكلى أسرع، وتعتبر تجربة شرق آسيا هي الأقرب إلى هذا المسار، أما إذا لم يكن للأنشطة الصناعية والخدمية تلك القدرة على امتصاص العمالة، فإن هذا يعنى وجود نمط من التحول الهيكلي أقل سرعة، ويسمى تحول راكد stagnant، وهذا النمط أقرب إلى التجربة الأفريقية (Timmer & Akkus, 2008).

وينبغى ملاحظة أن التحول الهيكلي عادة ما يرتبط بانتقال العمالة من الريف إلى الحضر، لكن قد يتحول جزء من العمال من الأنشطة الزراعية إلى الأنشطة غير الزراعية داخل المناطق الريفية. وهناك بُعد آخر يتمثل في التحول المؤسسي داخل نفس القطاع، والذي ينطوي على انتقال العمالة الذاتية وغير الرسمية إلى وظائف بأجر في الشركات الرسمية، وهو ما يصاحبه عادة ارتفاع في إنتاجية العمل (Christiaensen & Kaminski, 2015).

2-2- مفهوم الفقر ومؤشرات قياسه

من المتفق عليه أن الفقر يختص بالعلاقة بين الحد الأدنى من الاحتياجات الإنسانية من ناحية والقدرة على إشـباع ذلك الحد الأدنى من الاحتياجات الإنسـانية من ناحية أخرى (Sharp et. al., 2015). مع

ذلك يصعب تحديد هذا الحد من الاحتياجات الإنسانية والذى تعتبر عدم القدرة على إشباعه فقراً. وهنا موطن الخلاف بحيث لا يمكن إنكار أن أى تعريف للفقر سوف يتضمن عنصراً نسبياً. ويعتبر المرء فقيراً، طبقاً لمفهوم فقر الدخل، إذا كان دخله أو استهلاكه يقع تحت حد معين. وهذا الحد الضرورى من الدخل أو الاستهلاك والمعبر عنه بخط الفقر يتكون من عنصرين هما: الإنفاق الضرورى على الطعام للحصول على حد أدنى من التغذية، ومبلغ آخر يعكس تكلفة البنود الأساسية الأخرى. وبصفة عامة، كلما أصبحت الدول أكثر ثراءًا كلما اتجه تقديرها للحد الأدنى من الدخل أو الاستهلاك المقبول اجتماعياً إلى الارتفاع. وقدر الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء قيمة خط الفقر القومى للفرد فى السنة بمبلغ 10,300 جنيه وذلك عام 2020/2019.

ويفرق الباحثون بين الفقر المطلق، وهو أن ينخفض الدخل أو الاستهلاك إلى مستوى أقل من حد معين يسمى خط الفقر، وبين الفقر النسبي، وهو أن ينخفض دخل أو استهلاك الفرد عن نسبة معينة من متوسط دخل الفرد أو استهلاكه على مستوى مجتمع معين. كذلك يفرق الباحثون بين فقر الدخل، بمفهومه السابق سواء أكان مطلقاً أم نسبياً، وبين فقر القدرة، حيث يُعد الفرد فقيراً إذا كانت تنقصه القدرات البشرية الأساسية أو الحد الأدنى من هذه القدرات، فبينما تمثل السلع مجرد أشياء يمكن للإنسان أن يحصل عليها، فإن القدرات والأنشطة تمثل أوجه الحياة نفسها (Sen, 1985; Sen, 1992). وهذه القدرات تشمل القدرات العقلية من تعليم وثقافة، والقدرات الفنية من مواهب وتدريب، والقدرات الصحية الفطرية والمكتسبة، وغيرها، وهو ما يحول الفقر إلى مفهوم متعدد الأبعاد (Thorbecke, 2008).

ويقاس فقر الدخل عن طريق مؤشر النسبة المئوية للسكان الفقراء، ومؤشر فجوة الفقر. وتشير نسبة الفقر إلى النسبة المئوية من السكان الذين يقع دخلهم أو استهلاكهم تحت خط الفقر، أما مؤشر فجوة الفقر فيقيس الفرق بين خط الفقر وبين الدخل المتوسط للفقراء كنسبة من الدخل القومى. ويشير مقياس فجوة الفقر، بذلك، إلى النسبة المئوية من الدخل القومى الكافية لرفع جميع الفقراء إلى ما فوق خط الفقر، ومن الواضح أن نسبة الفقر تعطي فكرة عن حجم مشكلة الفقر بينما تبين فجوة الفقر عمق المشكلة (العدل وأبو العنين، 2023).

أما المؤشرات التى تحاول قياس الفقر اعتماداً على مفهوم فقر القدرات. فهى عديدة ومتنوعة بقدر تعدد وتنوع تلك القدرات. وتعتبر المؤشرات المركبة التى تم تطويرها لقياس فقر القدرات هى مجرد مؤشرات جزئية للقدرات، أى لا يمكن أن تقيس جميع القدرات الأساسية، كما أن معنويتها غائبة بالنسبة للقطر الواحد فهى مفيدة فقط لأغراض المقارنة بين البلدان فى مجال تخفيف الفقر، وبالتالى فلا يمكن أن تكون بديلة عن مؤشرات فقر الدخل ولكنها مكملة لها، ومن أهمها مؤشر فقر القدرة Capability Poverty Measureالذي قدمه البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة فى تقريره عن التنمية البشرية لعام 1996، وهو عبارة عن متوسط لثلاثة مؤشرات تعكس النسب المئوية للناس الذين يعانون نقص القدرات فى ثلاثة أبعاد رئيسية هى: الصحة والتغذية والتعليم، ومقياس الفقر الإنسانى Human Poverty Index الذي قدمه البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة هذا المقياس فى تقريره عن التنمية البشرية لعام 1997، وهو يشتمل على قياس درجة الحرمان فى ثلاثة أبعاد رئيسية: طول الحياة، المعرفة، والمستوى اللائق للمعيشة (العدل وأبو العنين، 2023). ويعتمد الباحث على مفهوم فقر الدخل ومؤشره الأساس هو النسبة المئوية للسكان الفقراء.

2-3- قنوات تأثير التحول الهيكلي في الفقر

تقوم فكرة التحول الهيكلي على التمييز بين قطاع الزراعة من ناحية وقطاعى الصناعة والخدمات من ناحية أخرى، حيث يفترض أن التراكم الرأسمالى والابتكار ونمو إنتاجية العمل كلها تحدث في القطاع الحديث (الصناعة والخدمات)، وبالتالى فإن انتقال العمالة الفائضة من الزراعة إلى الصناعة والخدمات يزيد من إنتاجية العمل القطاعية والإجمالية ويدفع معدلات النمو (Lewis, 1954; Fei and Ranis 1964; Chenery 1979). لكن يجب ملاحظة أن التحول الهيكلي ليس شرطاً ضرورياً لزيادة إنتاجية العمل القطاعية أو الإجمالية، فإنه يمكن زيادة إنتاجية العمل فى كل قطاع من دون إحداث تحول هيكلى، حيث يفترض أن التراكم الرأسمالى والابتكار، وبالتالى زيادة إنتاجية العمل، ليست حكراً على الصناعة والخدمات، وهذه الفكرة يدعمها نموذج "سولو" في النمو الاقتصادي الذي لا يؤيد التمييز الهيكلي بين القطاعات الاقتصادية. (Aghion and Howitt 1998; McArthur and McCord, 2014). وبالتالى فإن نمو إنتاجية العمل يعود إلى مصدرين، مصدر يعتمد على التحول الهيكلي، والذي يدعمه نموذج "آرثر لويس"، ومصدر يعتمد على التطوير داخل القطاعات، والذي يدعمه نموذج "روبرت سولو" (McMillan, et al., 2016; Christiaensen and Kaminski, 2015).

3- الأدب الاقتصادي النظري والتطبيقي لأثر التحول الهيكلي على الفقر

1-3- الأدب الاقتصادي النظري

من المتصور أن زيادة إنتاجية العمل نتيجة التحول الهيكلي يمكن أن تفيد الفقراء إما بشكل مباشر عن طريق خلق فرص عمل جديدة وزيادة الأجور في تلك القطاعات التى انتقلوا إليها، أو من خلال انخفاض أسعار السلع والخدمات التي يستهلكها الفقراء، خاصة السلع الغذائية، وبالتالي ارتفاع الأجور الحقيقية لهم، أو بشكل غير مباشر عن طريق روابط الإنتاج الأمامية والخلفية بين القطاعات بحيث يؤدى نمو إنتاجية العمل في قطاع معين إلى نمو العمالة وزيادة الأجور في قطاعات أخرى (Alisjahbana et al., 2019)، وكذلك فإن انتقال العمالة الفائضة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية يمكن أن يرفع متوسط دخل العامل في المناطق الريفية نتيجة زيادة إنتاجية العمل، وهو إحدى السبل الهامة لتقليل الفقر بوجه عام والفقر الريفي على نحو خاص (Erumban & Gaaitzen, 2024) .

ولكن يقف أمام تحقق تلك النتائج الإيجابية جملة من المعوقات، حيث أن هناك عوامل تؤثر على قدرة الزيادة في إنتاجية العمل في أى قطاع سواء الناتجة عن التطوير داخل القطاعات أو الناتجة عن التحول الهيكلي، على إفادة الفقراء (Christiaensen et al., 2011). إن الزيادة فى إنتاجية العمل تفيد الفقراء إذا حدثت فى القطاعات التي يتركز فيها الفقراء، وهو ما يحدث بشكل مباشر في حالة زيادة إنتاجية العمل في قطاع الزراعة، أما إذا كانت تلك الزيادة تحدث في القطاعات التى لا يتواجد بها الفقراء ولا يستطيعون الوصول إليها فإنه من المرجح ألا يستفيد الفقراء. وإذا كانت زيادة إنتاجية العمل تحدث في القطاعات كثيفة العمل، وعلى نحو خاص العمل قليل المهارة وغير الماهر، فإن ذلك يساعد أكثر في تقليل الفقر، أما إذا كانت تحدث في القطاعات كثيفة رأس المال فإنه من المرجح ألا يستفيد الفقراء. وكذلك إذا كانت تلك الزيادة فى إنتاجية العمل تحدث في المنشآت الصغيرة والمتوسطة فمن المرجح أن يكون لذلك تأثير أكبر على الحد من الفقر، إما إذا كانت تحدث في عدد قليل من المنشآت الكبيرة فإنه من المرجح ألا يستفيد الفقراء

(Erumban & Gaaitzen, 2024; Christiaensen et al., 2011)، ومن الواضح أن تلك الشروط قد لا تتوافر في كثير من الحالات، وهنا قد لا يستفيد الفقراء من عملية التحول الهيكلي ومن زيادة إنتاجية العمل الناتجة عنها.

ويواجه الفقراء تحديات في الانتقال إلى القطاعات الأكثر إنتاجية، بسبب الفجوات في المهارات والعديد من المعوقات الأخرى (Pavcnik, 2017). ثم إن تلك القطاعات الحديثة بطبيعتها غالباً ما تكون كثيفة التكنولوجيا، وهو ما يجعل المنافسة بين العمالة الماهرة شديدة في الحصول على الوظائف في تلك القطاعات، وهو ما يقصى الفقراء تماماً من تلك المنافسة.

ويلاحظ أن انخفاض أسعار السلع والخدمات التى يمكن أن تنتجها القطاعات التى تم التحول إليها نتيجة ارتفاع إنتاجية العمل قد لا يكون مفيداً للفقراء إذا كانت تلك السلع والخدمات لا تقع ضمن سلة استهلاك الفقراء. ومعلوم أن التحول يركز على القطاعات المنتجة للسلع المصنوعة والخدمات أكبر من تركيزه على السلع التى يستهلكها الفقراء، وهو ما يقلل استفادة الفقراء من ثمار زيادة إنتاجية العمل (Montalvo & Ravallion, 2010). كما تضعف في الاقتصاد النامي روابط الإنتاج الأمامية والخلفية بين القطاعات الحديثة والقطاعات التقليدية بحيث يصعب إلى حد كبير نقل ثمار زيادة إنتاجية العمل، والمتمثلة فى توليد المزيد من الوظائف وزيادة الأجور، من القطاعات الحديثة إلى القطاعات التقليدية التى غالباً ما يعمل بها الفقراء (Alisjahbana et al., 2019).

ومن الواضح إذن وجود فروق في استجابة الفقر للتحول الهيكلي؛ فالتحول الذي يسحب العمال ذوي المهارات المنخفضة وغير الماهرة من قطاعات منخفضة الإنتاجية إلى قطاعات ذات إنتاجية أعلى من المرجح أن يكون لديه إمكانات أكبر للحد من الفقر (Aggarwal and Kumar, 2012). كما أن جاهزية الفقراء للاستفادة من الفرص التى يتيحها التحول الهيكلي تزيد عندما يكونوا في أوضاع تعليمية وصحية أفضل، وهو ما يتطلب زيادة الإنفاق العام على الحماية الاجتماعية والتعليم والصحة، لأن هذه السياسات الاجتماعية من شأنها أن تمنع الناس من الوقوع في فخ الوظائف غير الرسمية منخفضة الأجر وتمكنهم من إيجاد وظائف أفضل أجراً في العمالة الرسمية (Timmer & Akkus, 2008).

3-2- الأدب الاقتصادي التطبيقي

يوجد عديد من الدراسات التطبيقية التى تناولت أثر التحول الهيكلي على الفقر على مستوى القطر الواحد، وعلى مستوى المقارنة بين أقطار متعددة، وذلك على النحو التالي:

3-2-1- دراسات على مستوى القطر الواحد

قامت دراسة (Ferreira & Ravallion, 2010) بتحليل العلاقة بين النمو القطاعى وتقليل الفقر في البرازيل باستخدام بيانات الفترة 1985-2005، وأشارت النتائج إلى أن النمو الاقتصادي لعب دوراً صغيراً نسبياً في تفسير انخفاض معدلات الفقر، وكان النمو في قطاع الخدمات أكثر قدرة على الحد من الفقر مقارنة بالنمو في الزراعة أو الصناعة. وكان للنمو في الصناعة تأثيرات مختلفة على الفقر وفقاً للظروف المرتبطة بالتنمية البشرية وتمكين العمال. وقامت دراسة (Aggarwal & Kumar, 2012) بتحليل العلاقة بين النمو والتحول الهيكلي والفقر في الهند خلال الفترة 1950- 2010، وتوصلت الدراسة إلى أن

النمو كان مصحوباً بالفعل بتخفيضات مهمة في مستويات الفقر، ولكن أعداداً كبيرة من السكان لا تزال عالقة في الفقر. ويبدو أن الافتقار إلى التحول الهيكلي في الاتجاه الصحيح، وهو التوسع الصناعى، قد أعاق الأثر الإيجابي للنمو في الحد من الفقر. وقامت دراسة (Christiaensen & Kaminski, 2015) بتحليل أثر النمو القطاعى والتحول الهيكلي على نمو الاستهلاك والحد من الفقر في "أوغندا"، وباستخدام بيانات الفترة 2005-2010، توصلت الدراسة إلى النمو داخل القطاعات وكذلك الناتج عن التحول الهيكلي ارتبط بانخفاض الفقر، وأن نحو ثلثي الحد من الفقر كان مدفوعاً بتلك الأسر التي استمرت في قضاء معظم وقتها في الزراعة، وثلث آخر منها كان مدفوعاً بتلك الأسر التي اتجهت إلى الاقتصاد الريفي غير الزراعي.

وأوضحت دراسة (McCaig & Pavcnik, 2016) أن التحول الهيكلي في فيتنام خلال تسعينيات القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين من الزراعة إلى التصنيع والخدمات أنتج أكثر من ثلث متوسط النمو السنوي للإنتاجية الإجمالية في الاقتصاد، وأن ثلثى نمو الإنتاجية الإجمالية كان نتيجة للتطوير داخل القطاعات. وتمثلت سمات ذلك التحول في تطوير الزراعة، والانفتاح على الخارج، والتركيز على قطاع الصناعات التحويلية. وقد ارتبط هذا النمط من التحول بانخفاض كبير في معدلات الفقر خلال تلك الفترة. وقامت دراسة (Benfica, 2018) بتحليل أثر التنقل المهني والمكاني على الرفاهية والفقر في "ملاوي" بين عامي 2010 و2013. وقد وجدت الدراسة أن الانتقال من الزراعة إلى غير الزراعة أو إلى محفظة أنشطة متنوعة يرتبط بشكل منهجي بمستويات أعلى من نمو الدخل والحد من الفقر. وتخلص الدراسة إلى أنه في حين أن الاستثمارات المستمرة في الزراعة ضرورية، فإن التنويع الاقتصادي نحو محفظة مهنية أكثر توازناً له تأثير كبير على الحد من الفقر المستدام ونمو الدخل. كما قامت دراسة (Erumban et al., 2019) بتحليل أثر التحول الهيكلي على نمو إنتاجية العمل الإجمالية في الهند خلال الفترة 1980-2011، وخلصت الدراسة إلى وجود أثر إيجابى للتحول الهيكلي على نمو إنتاجية العمل الإجمالية، إلا أن هذا الأثر على توليد فرص العمل خاصة للعمال الأقل مهارة والفقراء، كان بطيئاً ومحدوداً وذلك بسبب أن القطاعات الصناعية والخدمية التى ركز عليها التحول كانت أقل استيعاباً للعمالة الأقل مهارة.

واستهدفت دراسة (Rifa'I & Listiono. 2021) تحليل أثر التحول الهيكلي على الفقر في إقليم "جاوة الشرقية" في إندونيسيا باستخدام بيانات الفترة 2012-2015، وكشفت نتائج التقدير أن قطاع الخدمات كان له تأثير كبير على الحد من الفقر، على الرغم من أن هذا التحول الهيكلي يعتبر تحولاً هيكليًا غير ناضج immature. وأوضحت دراسة (Gao, 2021) التى طبقت على الصين باستخدام بيانات الفترة الزمنية 1990–2016، أن التحول الهيكلي كان له تأثير على تخفيف حدة الفقر في المناطق الريفية من خلال تأثيرات إعادة تخصيص العمالة وتحسين إنتاجية العمل الزراعية والتغير الديموغرافي وتخصيص الموارد المالية للفقراء. إن الجمع بين النمو الاقتصادي والتحول الهيكلي والسياسات الاجتماعية لتخفيف حدة الفقر كان هو السبب الرئيسي للتقدم في مجال تقليل الفقر. كما قامت دراسة (Kumar, 2021) بتحليل العلاقة بين معدل النمو والحد من الفقر في ولاية "كيرالا" الهندية باستخدام بينات الفترة 1983-2012، وأثبتت النتائج أنه يمكن اعتبار الفقر دالة متناقصة للنمو والتحول الهيكلي للاقتصاد. كما وجد أن النمو المرتفع الذي حققته ولاية "كيرالا" في الآونة الأخيرة أدى إلى انخفاض متناسب في نسبة الفقر مقارنة بمستويات عموم الهند والولايات الأخرى في الهند.

وحاولت دراسة (Rochdianingrum & Laily, 2022) تقدير أثر التحول الهيكلي على الحد من الفقر من خلال متغير وسيط وهو النمو الاقتصادي وباستخدام بيانات الفترة 2010 – 2018. وأشارت النتائج إلى أن التحول الهيكلي أسهم في الحد من مستويات الفقر من خلال رفع معدلات النمو الاقتصادي نتيجة ما أتاحته عملية التحول الهيكلي من استخدام العمالة الفائضة على مستوى الاقتصاد. وتناولت دراسة (Cateia et al., 2023)أثر تحسين الإنتاجية الزراعية على التحول الهيكلي والفقر في "غينيا-بيساو" خلال الفترة 2014-2030. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لتحسين إنتاجية العمل الزراعية على التحول الهيكلي والنمو والفقر؛ فقد أدى تراكم الثروة المتزايد ومدخرات العمالة في قطاع الزراعة إلى إعادة الاستثمار في قطاعي الصناعة والخدمات، مع تدفق العمال الريفيين من الزراعة إلى القطاعات الأخرى، وقد استفاد الفقراء في المناطق الريفية والحضرية أكثر من غيرهم.

3-2-2- دراسات على مستوى أقطار متعددة

رصدت دراسة (Timmer & Akkus, 2008) تجارب التحول الهيكلي في 68 دولة نامية خلال الفترة الزمنية 1965– 2000، وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار في قدرة الفقراء على التعامل مع التحول الهيكلي والمشاركة في فوائده من خلال تحسين التعليم والصحة هو أمر بالغ الأهمية. وبالنسبة للبلدان الفقيرة، وأن النمو في الإنتاجية الزراعية يشكل المحرك الرئيسي للتحول الهيكلي وللحد من الفقر في الأجلين القصير والمتوسط. كما تناولت دراسة (Kelbore, 2015) آثار الانفتاح التجاري والتحول الهيكلي على الحد من الفقر في 43 دولة أفريقية، وباستخدام بيانات الفترة 1981 – 2010، أظهرت النتائج أن التحول الهيكلي أدى إلى الحد من الفقر، وأن تطوير البنية التحتية وتعزيز مشاركة القطاع الخاص يساهمان بشكل كبير في الحد من الفقر. وتخلص الدراسة إلى أن الاقتصادات الأفريقية تحتاج إلى التركيز على الإصلاحات اللازمة لتحقيق التحول الهيكلي وتعزيز التجارة الدولية.

وخلصت دراسة (Christopher et al., 2017) التى طبقت على دول أفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة 2000-2014، أنه على الرغم من ارتفاع متوسط دخل الفرد وتضاعفه في بعض البلدان خلال الفترة المذكورة، إلا أن النمو في إنتاجية العمل فى قطاع الزراعة ظل منخفضاً نسبياً، وكان الحد من الفقر بطيئاً بشكل ملحوظ. وأوصت الدراسة بأن القضاء على الفقر يتطلب إصلاحات هيكلية تهدف إلى زيادة إنتاجية العمل في قطاع الزراعة والاقتصاد الريفي غير الزراعي. وتناولت دراسة (Anderson & Palacio, 2019) دور تطوير الإنتاجية الزراعية في إحداث التحول الهيكلي وتقليل الفقر، وذلك بالتطبيق على 16 دولة فقيرة من دول أمريكا اللاتينية خلال الفترة 1994-2014، وتوصلت الدراسة أن نمو إنتاجية العمل الزراعية يدعم التحول الهيكلي من ناحية، كما يدعم النمو الشامل inclusive growth من ناحية أخرى. كما تناولت دراسة (Benfica & Henderson, 2021) تحليل العلاقة بين التركيبة القطاعية للنمو الاقتصادي والفقر الريفي والحضرى، وذلك باستخدام بيانات 70 دولة منخفضة ومتوسطة الدخل عن الفترة 1992-2013. وخلصت الدراسة أن الفقر الريفي يستجيب بدرجة كبيرة لنمو إنتاجية العمل الزراعية، وأن الفقر الحضري يستجيب بدرجة كبيرة لنمو إنتاجية العمل غير الزراعية، وأن التحول الهيكلي، يقلل من الفقر الريفي، وخاصة بالنسبة للدول ذات المستوى المنخفض من التنمية.

وقامت دراسة (Enongene, 2023) بتحليل أثر التحول الهيكلي على الفقر في دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، باستخدام بيانات الفترة الزمنية 1988-2019، وكشفت النتائج أن نمو الناتج في قطاع

الزراعة كان أكثر فعالية في الحد من الفقر مقارنة بالقطاعات الأخرى. وأوصت الدراسة بأن على اقتصادات أفريقيا جنوب الصحراء أن تعطي الأولوية لتطوير إنتاجية القطاع الصناعي، وأن بلدان أفريقيا جنوب الصحراء خضعت لتحول هيكلي راكد stagnant تمثل في النمو المتباطئ في حصة القطاع الصناعى من الناتج المحلي الإجمالي. وتناولت دراسة (Roufaye, et al., 2023) العلاقة بين التحول الهيكلي والفقر في بلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا WAEMU خلال الفترة 1996-2019. وأظهرت النتائج أن التحول الهيكلي من الزراعة إلى الخدمات لا يساهم في الحد من الفقر في تلك البلدان. ومع ذلك، يصبح تأثيره إيجابياً عندما يقترن بتنمية رأس المال البشري. ولذلك توصي الدراسة بأن تترافق عملية التحول الهيكلي مع تحسين رأس المال البشري.

وتناولت دراسة (Erumban & Gaaitzen, 2024) تحليل العلاقة بين الحد من الفقر والتغيرات في هيكل الإنتاج في البلدان النامية. واستخدمت الدراسة بيانات 42 دولة نامية خلال الفترة 1990-2018، وأشارت نتائج التحليل إلى أن الحد من الفقر كان يرتبط بشكل كبير بالتحول الهيكلى وكذلك بنمو الإنتاجية خاصة في قطاع الصناعات التحويلية، وذلك بالإضافة إلى زيادة الإنتاجية الزراعية. واستخلصت الدراسة أن نمو إنتاجية العمل في قطاع الصناعات التحويلية كان يشكل عاملاً بارزًا في الحد من الفقر في آسيا ولكن بدرجة أقل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وقررت دراسة (Karahasan, 2023)، والتى قامت بتحليل بيانات 51 دولة نامية خلال الفترة 1990-2018، أنه في حين أن النمو الاقتصادي ضروري للحد من الفقر، فإنه غالبا ما لا يكون كافياً، وأن الصناعة، وخاصة الصناعات التحويلية، تخلق فرص عمل أكثر إنتاجية من القطاعات الأخرى، وتدفع بالتالي إلى الحد من الفقر. وبناءً على ذلك أكدت الدراسة أن السياسات التي تعمل على تعزيز النمو الاقتصادي دون خلق فرص عمل في قطاع الصناعة، خاصة الصناعات التحويلية، سوف تفشل في تقديم حلول دقيقة لمشكلة الفقر.

3-3- تعليق على الأدب الاقتصادي والفجوة البحثية

نلاحظ مما سبق أن عديد من الدراسات تستخلص وجود أثر إيجابى للتحول الهيكلي على تقليل الفقر، إلا أن هذا الأثر يتفاوت حسب نمط هذا التحول وسرعته أيضاً، ويزداد هذا الأثر كلما زادت السرعة التى يتم بها هذا التحول، وكلما كان التحول في صالح الأنشطة التى لها القدرة على استيعاب الفقراء في العملية إنتاجية العمل، وخاصة الصناعات التحويلية، مع أن التحول إلى الخدمات أيضاً كان مفيداً. لكن يلاحظ أيضاً أن بعض الدراسات أثبتت إخفاق التحول الهيكلي في تقليل الفقر في حالة ما إذا كان هذا التحول راكداً أو غير ناضج. وعلى الرغم من تأكيد دراسات عديدة على أن التحول إلى الأنشطة الصناعية كان له أثر إيجابى ومعنوى على تقليل الفقر، إلا أن دراسات أخرى ذهبت إلى عدم وجود هذا الأثر، وقد يرجع ذلك إلى تركيز التحول على أنشطة صناعية غير قادرة على استيعاب الفقراء من ناحية، أو عدم جاهزية الفقراء لاغتنام الفرص المتاحة في الأنشطة الصناعية من ناحية أخرى.

وهذا التباين في نتائج الدراسات السابقة يؤكد صلاحية النقطة البحثية لمزيد من البحث في الحالة المصرية، ودعم هذا البحث بالمقارنة مع دولة وصلت إلى نتائج هامة بخصوص أثر التحول الهيكلي على الفقر مثل فيتنام، حيث يتم التركيز على نمط هذا التحول وسرعته وفعاليته في تخفيف الفقر وذلك بهدف الوصول إلى توصيات للسياسة تدعم الإصلاحات المطلوبة في الحالة المصرية.

4- تحليل تطور التحول الهيكلي وإنتاجية العمل والفقر في كل من مصر وفيتنام خلال الفترة (1990-2018)

نتناول في هذا القسم من البحث تطور عملية التحول الهيكلي في كل من مصر وفيتنام وذلك بتتبع النصيب النسبى للعمالة في كل من القطاعات الاقتصادية الأساسية، والتطور الذي لحق بإنتاجية العمل، القطاعية والإجمالية، من جراء ذلك، ثم تتبع ما حدث من تطور مصاحب في نسبة الفقر في خلال نفس الفترة الزمنية.

4-1- تحليل التطور الهيكلي فى مصر وفيتنام خلال الفترة (1990-2018)

يوضح الشكل رقم (1) وبيانات الجدول رقم (1) تطور النصيب النسبى من العمالة لكل من القطاعات الاقتصادية الأساسية في مصر خلال الفترة (1990-2018). ويتضح من الشكل انخفاض النصيب النسبى لقطاع الزراعة من العمالة بنسبة 35%، كما انخفض النصيب النسبى لقطاع الصناعات التحويلية بنسبة 5%، بينما زاد النصيب النسبى لقطاع الخدمات من العمالة بنسبة 19%. وهو ما يعنى ارتفاع النصيب النسبى لقطاع الخدمات من العمالة على حساب كل من الزراعة بشكل أساسى والصناعات التحويلية بشكل طفيف.

شكل رقم (1) تطور النصيب النسبى من العمالة فى القطاعات الاقتصادية الأساسية فى مصر خلال الفترة 1990 - 2018

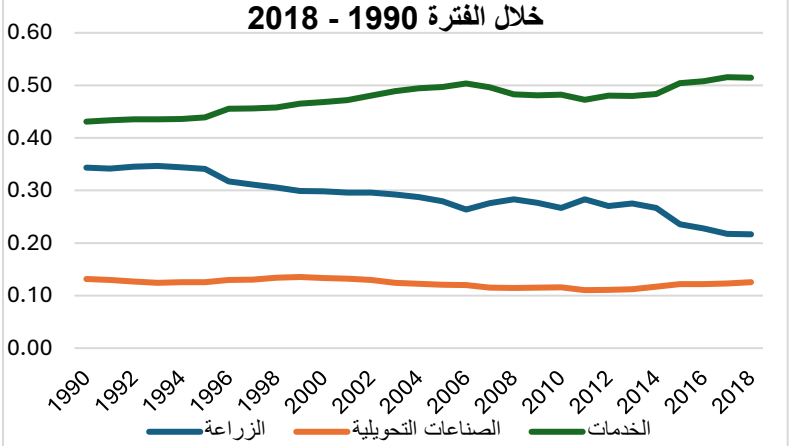

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على:

GGDC/UNU-WIDER Economic Transformation Database

أما بالنسبة لفيتنام، فقد انخفض النصيب النسبى لقطاع الزراعة من العمالة بنسبة 51%، وارتفع النصيب النسبى لقطاع الصناعات التحويلية بنسبة 157%، كما ارتفع النصيب النسبى لقطاع الخدمات من العمالة

بنسبة 150%، معنى ذلك أنه يمكن تلخيص التحول الهيكلي الحادث في الاقتصاد الفيتنامى بارتفاع النصيب النسبى لكل من الصناعات التحويلية والخدمات من العمالة على حساب قطاع الزراعة.

شكل رقم (2) تطور النصيب النسبى من العمالة
للقطاعات الاقتصادية الأساسية فى فييتنام خلال الفترة
2018 - 1990

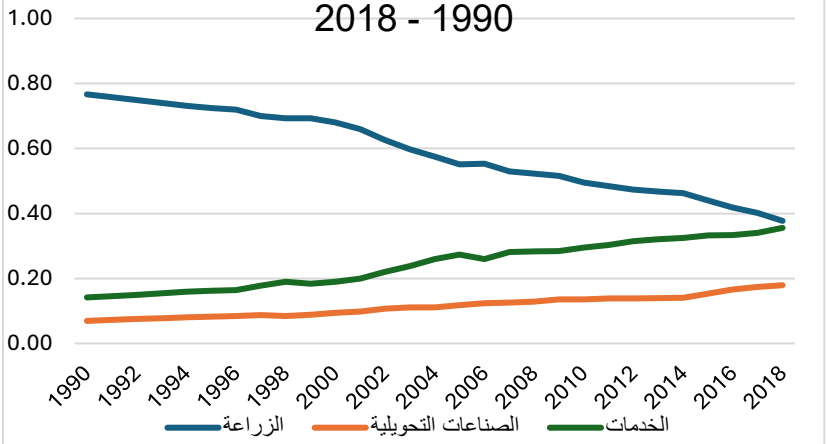

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على:

GGDC/UNU-WIDER Economic Transformation Database

وبمقارنة الشكلين السابقين يتضح أن التحول الهيكلي في فييتنام كان أسرع من مثيله في مصر؛ ففي خلال نفس الفترة انخفضت النسبة المخصصة من العمالة لقطاع الزراعة في فييتنام إلى النصف، بينما كان الانخفاض في تلك النسبة في مصر بنسبة 35%. كما أن التحول الهيكلي في مصر لم يستفد منه قطاع الصناعات التحويلية، حيث ظلت نسبته من العمالة ثابتة أو انخفضت انخفاضاً طفيفاً، بينما كان هذا القطاع هو المستفيد الأساسي من عملية التحول الهيكلي في فيتنام فقد زادت النسبة المخصصة من العمالة لذلك القطاع بأكثر من الضعف.

4-2- تحليل تطور إنتاجية العمل فى مصر وفيتنام خلال الفترة (1990-2018)

يبين الشكل رقم (3) تطور إنتاجية العمل داخل القطاعات الاقتصادية الأساسية في مصر خلال الفترة (1990-2018). ويتضح من الشكل ارتفاع إنتاجية العمل باستمرار في القطاعات الثلاثة ولكن بنسب مختلفة. ففي قطاع الزراعة ارتفع نصيب العامل من الناتج بنسبة تصل إلى 80%. وفي قطاع الصناعات التحويلية ارتفع نصيب العامل من الناتج بنسبة تصل إلى حوالى 84%. أما في قطاع الخدمات فقد ارتفع نصيب العامل من الناتج بنسبة قدرها حوالى 30%. ونستنتج من ذلك أن وتيرة تحسين إنتاجية العمل كانت أقل في قطاع الخدمات مقارنة بالقطاعين الآخرين.

شكل رقم (3) تطور الإنتاجية داخل القطاعات الاقتصادية الأساسية فى مصر خلال الفترة 1990-2018

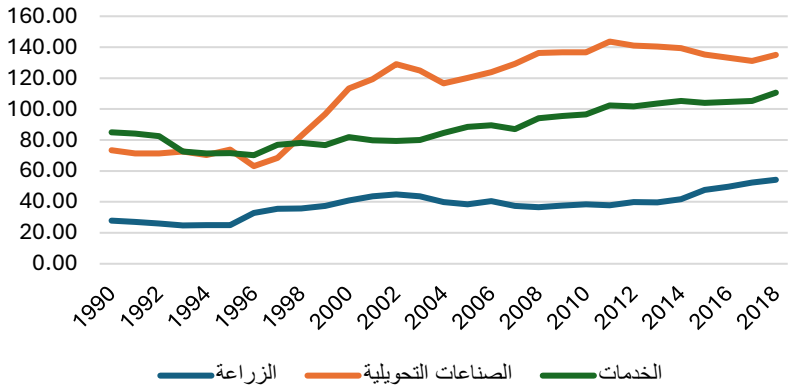

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على:

GGDC/UNU-WIDER Economic Transformation Database

أما بالنسبة لفييتنام، فكما يتضح من الشكل رقم (4) ارتفع نصيب العامل من الناتج فى قطاع الزراعة خلال الفترة بنسبة تصل إلى حوالى 204%. وفي قطاع الصناعات التحويلية ارتفع نصيب العامل من الناتج بنسبة تصل إلى حوالى 169%. وفي قطاع الخدمات ارتفع نصيب العامل من الناتج بنسبة قدرها حوالى 30%.

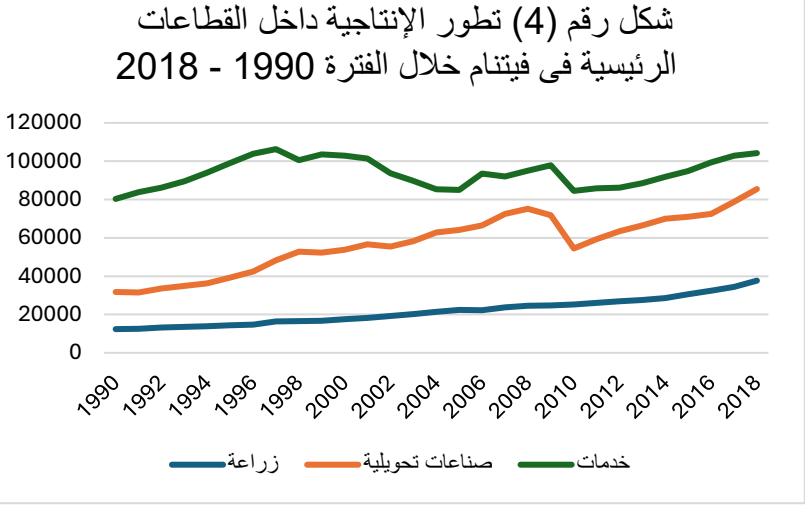

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على:
GGDC/UNU-WIDER Economic Transformation Database

وبمقارنة الشكلين نصل إلى أن قطاع الخدمات كانت وتيرة تطويره للإنتاجية هى الأقل بين القطاعات الثلاثة في كلا البلدين وكانت بنسبة واحدة أيضاً، لكن يلاحظ أن وتيرة تطوير إنتاجية العمل في القطاعين الآخرين كانت أسرع بشكل كبير في فيتنام عنها في مصر، فقد استطاعت فيتنام أن تضاعف إنتاجية الزراعة خلال فترة الدراسة بأكثر من ثلاثة أضعاف، كما تضاعفت إنتاجية قطاع الصناعات التحويلية بأكثر من أربعة أضعاف. بينما استطاعت مصر، خلال نفس الفترة، أن تزيد إنتاجية الزراعة بأقل من الضعف، وأن تطور إنتاجية الصناعات التحويلية بأقل من الضعف أيضاً. وهو ما انعكس على إنتاجية العمل للاقتصاد ككل ممثلة في نصيب العامل من الناتج المحلى الإجمالى الذي زاد في فييتنام خلال فترة البحث بنسبة تقترب من 207%، بينما زاد في مصر بنسبة زيادة قدرها حوالى 63%[2].

4-3- تحليل تطور الفقر فى كل من مصر وفيتنام خلال الفترة (1990-2018)

يوضح الشكل رقم (5) تطور نسبة الفقر في كل من مصر وفييتنام خلال الفترة 1990 – 2018، ويتضح من الشكل النجاح الكبير الذي حققته فيتنام في التقليل من الفقر خلال الفترة المذكورة من حوالى 58% عام 1990 إلى ما يقل عن 7% عام 2018، بينما زادت نسبة الفقر في مصر من حوالى 23% عام 1990 إلى 32.5% عام 2018. والملاحظ أن نسبة الفقر كانت في انخفاض مستمر خلال الفترة في فييتنام بينما في مصر أخذت في الانخفاض من بداية الفترة حتى وصلت إلى 16% عام 1999 ثم أخذت في الارتفاع بشكل مستمر وبوتيرة سريعة حتى نهاية الفترة. ومعلوم أن الفقر آخذ في الزيادة بعد عام 2018 في مصر وبوتيرة أسرع مما كان عليه في العقدين السابقين.

[2] هذه النسب محسوبة بواسطة الباحث وباستخدام أرقام قاعدة البيانات: GGDC/UNU-WIDER Economic Transformation Database وباستخدام الأسعار الثابتة (سنة الأساس = 2015).

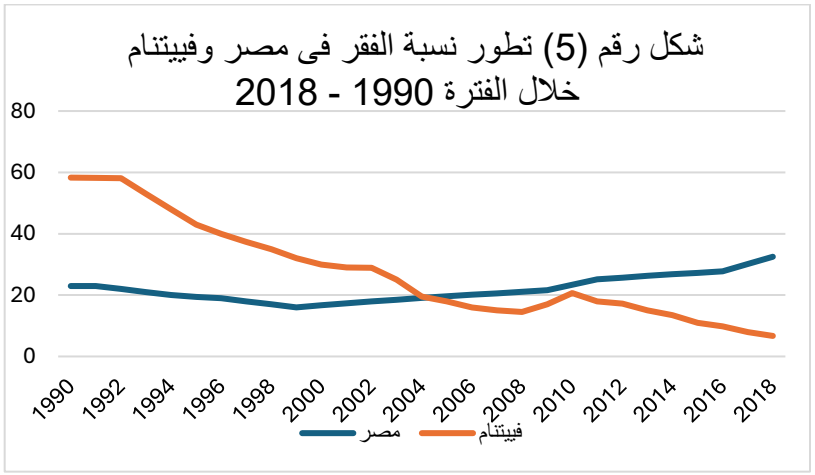

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على: قاعدة بيانات البنك الدولى.

ويلخص الجدول رقم (1) نتائج المقارنة بين مصر وفييتنام في مجال التحول الهيكلي وإنتاجية العمل والفقر خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (1) التحول الهيكلي وإنتاجية العمل والفقر
في مصر وفييتنام خلال الفترة 1990-2018

	مصر			فيتنام		
	1990	2018	التغير النسبى	1990	2018	التغير النسبى
نصيب الزراعة من العمالة (%)	34	22	35-	77	38	51-
نصيب الصناعات التحويلية من العمالة (%)	13.2	12.5	5-	7	18	157
نصيب الخدمات من العمالة (%)	43	51	19	14	35	150
إنتاجية العمل في الزراعة *	30	54	80	12.3	37.6	204
إنتاجية العمل في الصناعات التحويلية	73	135	84	31.5	135	169
إنتاجية العمل في الخدمات	85	110	30	80.3	104.2	30
نصيب العامل من الناتج	65	106	63	27	83	207
معدل الفقر (%)	23	32.5	41	58	7	88-

المصدر: محسوب بواسطة الباحث باستخدام:

- GGDC/UNU-WIDER Economic Transformation Database
- World Band Database

* تحسب الإنتاجية بالألف جنيه للعامل سنوياً في مصر وبالمليون دونغ سنوياً فى فيتنام.

وقد يعن لنا أن نربط بين التغير الهيكلي السريع والناضج الذي تحقق في فيتنام والذي كان قوامه التركيز على كل من قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات وبين النمو السريع في إنتاجية العمل، وهو الأمر الذي يسهم في تقليل الفقر. ويمكن أيضاً الربط بين التغير البطئ وغير الناضج الذي تحقق في مصر وكان قوامه التركيز على قطاع الخدمات وبين النمو البطئ في إنتاجية العمل وهو ما ينعكس بدوره على الإخفاق في تقليل الفقر، وهذه العلاقات هى التى نتعرض لها بالقياس في الجزء التالى من البحث.

5- النموذج القياسي

يهدف النموذج القياسى إلى تقدير الأثر الإجمالى للتحول الهيكلي على نسبة الفقر، وذلك في كل من مصر وفيتنام خلال الفترة (1990-2018)، وذلك عن طريق تقدير أثر التحول الهيكلي على إنتاجية العمل في كل من قطاع الزراعة والصناعات التحويلية والخدمات، وتقدير أثر التغير في إنتاجية العمل على نسبة الفقر.

5-1- توصيف النموذج

نستخدم لتقدير أثر التحول الهيكلي على إنتاجية العمل المعادلة رقم (1):

$$PRO_t = \alpha_0 + \alpha_1 SCH_t + \varepsilon_t \qquad (1)$$

ولتقدير أثر إنتاجية العمل على نسبة الفقر نستخدم المعادلة رقم (2):

$$POV_t = \beta_0 + \beta_1 PRO_t + \nu_t \qquad (2)$$

ولتقدير الأثر الإجمالى للتحول الهيكلي على نسبة الفقر نستخدم المعادلة رقم (3):

$$POV_t = \gamma_0 + \gamma_1 SCH_t + \mu_t \qquad (3)$$

حيث PRO إنتاجية العمل، وتقاس بنصيب العامل من الناتج المحلى الإجمالى فى القطاعات الثلاثة، وSCH التحول الهيكلي، ويقاس بأنصبة القطاعات الثلاثة من العمالة، و POV النسبة المئوية من السكان الذين يقع دخلهم تحت خط الفقر المحلى. ووفقاً لما سبق تعتبر إنتاجية العمل متغيراً وسيطاً mediator، بحيث يتأثر بالتحول الهيكلي ويؤثر في نسبة الفقر.

والعلاقة المفترضة بين التحول الهيكلي وبين إنتاجية العمل، والتى تشير إليها α_1 غالباً ما تكون علاقة طردية حيث يكون التحول من قطاعات أقل إنتاجية إلى قطاعات أكثر إنتاجية، لكنها قد تكون عكسية في حالة التحول من قطاعات أكثر إنتاجية إلى قطاعات أقل إنتاجية، وهى حالة نادرة الحدوث. وقد ترجح كثير من الدراسات أن يكون النمو في إنتاجية العمل داعماً لتقليل الفقر، بحث تكون $\beta_1 < 0$، إلا أن ذلك غير محسوم إذ يعتمد على قدرة القطاعات التى شهدت هذا النمو في إنتاجية العمل على امتصاص العمالة واستيعاب الفقراء من ناحية، وعلى قدرة الفقراء على اغتنام تلك الفرص الاقتصادية التى يتيحها التحول من ناحية أخرى. ويترتب على ذلك أن يكون الأثر الإجمالى للتحول الهيكلي على الفقر γ_1 غير محسوم أيضاً، فقد يكون أكبر أو أقل من الصفر، وذلك لأنه محصلة للأثرين السابقين.

5-2- مصادر البيانات

تم الحصول على البيانات السنوية عن الناتج المحلى الإجمالى، بالأسعار الثابتة، والعمالة من قاعدة بيانات GGDC/UNU-WIDER Economic Transformation Database (ETD)، الخاصة بالتحول الهيكلى والتي طورها مركز "جرونينجن" للنمو والتنمية (GGDC) التابع لجامعة "جرونينجن" Groningen بهولندا والمدعوم بواسطة معهد أبحاث اقتصاديات التنمية العالمي التابع لجامعة الأمم المتحدة UNU-WIDER، والمتاحة على الموقع: https://www.wider.unu.edu/database/etd-economic-transformation-database. كما تم الحصول على بيانات الفقر من قاعدة بيانات البنك الدولى المتاحة على الموقع: https://data.albankaldawli.org/.

5-3- المنهجية المستخدمة

يستخدم الباحث لتقدير أثر التحول الهيكلي على الفقر منهجية نمذجة المعادلات الهيكلية بالمربعات الصغرى الجزئية Partial Least Squares Structural Equation Modeling (PLS-SEM)، وقد تم تقديم تلك المنهجية من قِبَل (Wold, 1983; Lohmoller, 1989)، ويمكن تعريفها على أنها أسلوب إحصائى يسمح بتحليل مجموعة من المعادلات الهيكلية في نفس الوقت بحيث يكون المتغير مستقلاً في معادلة وتابعاً في معادلة أخرى (Hair, et al., 2017)، كذلك فإن ذلك الأسلوب يسمح بأن تكون المتغيرات مقاسة بشكل مباشر، أى بمؤشر واحد، أو كامنة latent variables، أى مقاسة عن طريق أكثر من مؤشر، وتهدف المنهجية إلى استكشاف مدى صحة شبكة العلاقات بين المتغيرات جملة واحدة ودون الحاجة إلى تجزئتها واختبار صحة كل جزء منها على حدة (ساوس وفودو، 2019).

ولإجراء نمذجة المعادلات الهيكلية بالمربعات الصغرى الجزئية تستخدم نماذج المسار path models، وهى مخططات بيانية تعرض الفرضيات والعلاقات بين المتغيرات المراد تحليلها. ويتألف نموذج المسار من عنصرين، أولاً: النموذج الهيكلي structural model، ويشتمل على المتغيرات، وغالباً ما يرمز إليها بدوائر، والمسارات (العلاقات الافتراضية) بينها وتشير إليها الأسهم، ثانياً: نماذج القياس measurement models، وهى تعرض العلاقات بين المتغيرات ومؤشراتها، في حالة ما إذا كان المتغير يقاس بأكثر من مؤشر، وغالباً ما يرمز إلى المؤشرات بمستطيلات. وقد تكون تلك المؤشرات عاكسة reflectiveبحيث تتدفق العلاقات من المتغير الكامن إليها، وقد تكون تكوينية formative بحيث تتدفق العلاقات منها إلى المتغير الكامن (Hair, et al., 2017).

وتتميز نمذجة المعادلات الهيكلية بالمربعات الصغرى الجزئية بأنها تعمل بكفاءة مع العينات الصغيرة، حيث يكتفي بأن يكون حجم العينة أكبر بعشرة أضعاف من أكبر عدد من المؤشرات التكوينية المستخدمة لقياس متغير واحد، أو أكبر بعشرة أضعاف من أكبر عدد من المسارات الهيكلية الموجهة إلى متغير معين في النموذج الهيكلي (Barclay et al., 1995)، وأنها لا تتطلب أى افتراضات مسبقة حول البيانات المستعملة في الدراسة (Cassel, et al., 1999)، وذلك لأنها غير معلمية، كما أنها تتمتع بقوة إحصائية وكفاءة عالية في تقدير المعاملات وكذلك في التعامل مع النماذج المعقدة.

5-4- نموذج المسار

يعرض الشكل رقم (6) نموذج المسار الأولي المستخدم في الدراسة، ويشتمل على عنصرين، أولاً: النموذج الهيكلي، ويشتمل على ثلاثة متغيرات: التحول الهيكلي SCH، وإنتاجية العمل PRO، والفقر POV، وتمثل المسارات العلاقات الافتراضية التى يستكشف الباحث مدى معنويتها. ثانياً: نماذج القياس، وهي الخاصة بمتغيري التحول الهيكلي وإنتاجية العمل، إذ يقاس متغير التحول الهيكلي SCH عن طريق ثلاثة مؤشرات عاكسة: نصيب الزراعة من العمالة SCH_1، ونصيب الصناعات التحويلية من العمالة SCH_2، ونصيب الخدمات من العمالة SCH_3، ويقاس متغير إنتاجية العمل PRO عن طريق ثلاثة مؤشرات عاكسة: نصيب العامل من الناتج في قطاع الزراعة PRO_1، ونصيب العامل من الناتج في قطاع الصناعات التحويلية PRO_2، ونصيب العامل من الناتج في قطاع الخدمات PRO_3، أما متغير الفقر POV فيقاس بمقياس وحيد وهو نسبة الفقر POV.

شكل رقم (6) نموذج المسار الأولي

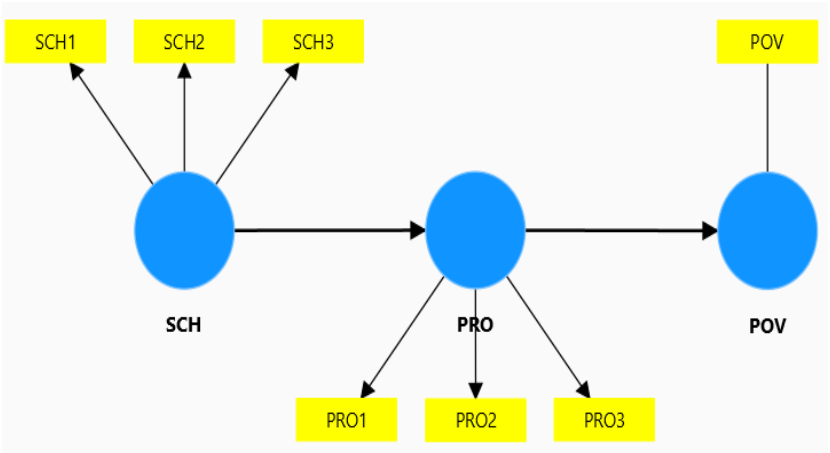

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج SmartPLS4

5-5- تقييم النموذج:

يتم تقييم نموذج المسار على مرحلتين (Hair et al., 2017): تقييم نماذج القياس، وتقييم النموذج الهيكلي. وبما أن نماذج القياس الواردة في النموذج عاكسة، فإنه يتم تقييمها عن طريق تقدير موثوقية الاتساق الداخلي والمصداقية التقاربية. وتعتمد موثوقية الاتساق الداخلي internal consistency reliability على قياس الارتباط الداخلى بين المؤشرات العاكسة للمتغير، وتشمل: اختبارات كرونباخ ألفا Cronbach's alpha، والموثوقية المركبة composite reliability، وتتراوح قيمة كرونباخ ألفا وكذلك الموثوقية المركبة بين 0 و 1، وتشير القيم العليا إلى مستويات أعلى من الموثوقية، وتعتبر القيم مرضية إذا تجاوزت 0.7. وبالنسبة للمصداقية التقاربية convenient validity فتقوم على فكرة أن

العناصر الداخلة فى قياس متغير معين يجب أن تتقارب أو تتشارك فى قدر كبير من التباين، وتشمل اختبار التحميلات الخارجية ومتوسط التباين المستخلص، ويقصد بمعاملات التحميل الخارجية outer loadings، تقديرات العلاقات بين المتغيرات الكامنة ومؤشراتها العاكسة، وينبغى أن تكون التحميلات الخارجية لجميع المؤشرات ذات دلالة إحصائية، وألا تقل قيمة التحميل الخارجى عن 0.7. أما بالنسبة لمتوسط التباين المستخلص average variance extracted (AVE) فيُعرف بأنه القيمة المتوسطة الكبرى لتربيع تحميلات المؤشرات المرتبطة بالمتغير، وتعتبر قيم AVE مرضية إذا تجاوزت 0.5.

أما بالنسبة لتقييم النموذج الهيكلي فيشمل تقدير معاملات التحديد R^2 ومعاملات المسار ودلالتها الإحصائية، ويعتبر معامل التحديد المقياس الأكثر استخداماً لتقييم النموذج الهيكلى ويعبر عن القوة التنبؤية للنموذج ويمثل مقدار التباين فى المتغيرات الداخلية المفسَرة بواسطة جميع المتغيرات الخارجية المرتبطة بها، ويمكن وصف قيمة R^2 البالغة 0.75 بأنها كبيرة، والتى تبلغ 0.50 بأنها معتدلة، والتى تبلغ 0.25 بأنها ضعيفة. وتشير معاملات المسار المقدرة التى تكون قريبة من الواحد إلى علاقات طردية قوية، وعكسها بالنسبة للقيم السالبة، وكلما اقتربت المعاملات المقدرة من الصفر كانت العلاقات أضعف. ويعتمد الحكم على الدلالة الإحصائية لمعاملات المسار على الخطأ المعيارى، وهو الذى يتم الحصول عليه عن طريق عملية البسترة bootstrapping والتى تتيح حساب قيم t والقيم الاحتمالية p لجميع معاملات المسار. والقاعدة أنه إذا توافرت الأدلة الكافية على جودة نماذج القياس فعندها يتم تقييم النموذج الهيكلي.

5-5-1- تقييم النموذج في الحالة المصرية

يعرض الشكل رقم (7) نموذج المسار في الحالة المصرية ويظهر عليه معاملات المسار والتحميلات الخارجية للمؤشرات.

الشكل رقم (7) نموذج المسار لمصر

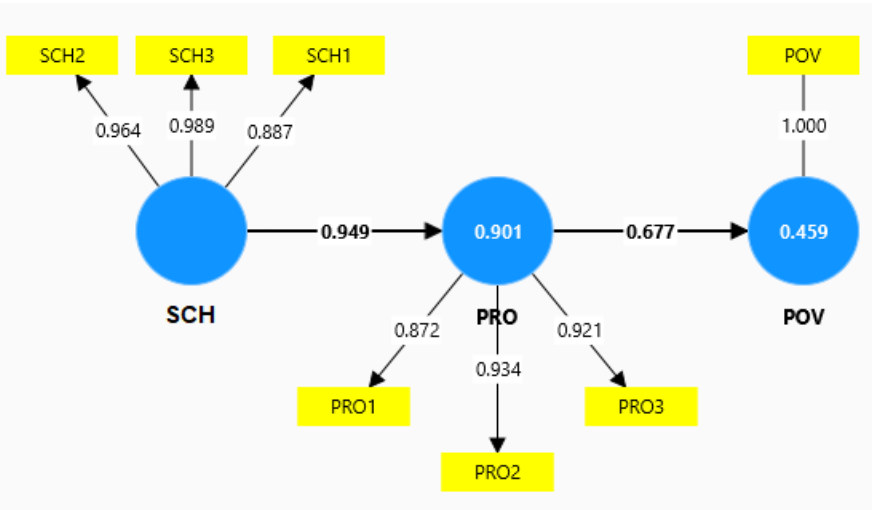

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج SmartPLS4

ويعرض الجدول التالى رقم (2) ملخصاً لنتائج تقييم نماذج القياس الواردة في النموذج والخاصة بموثوقية الاتساق الداخلى والمصداقية التقاربية.

جدول رقم (2) تقييم نماذج القياس لمصر

Cronbach's alpha					
	Original sample	Sample mean	Standard deviation	T statistics	P values
SCH	0.942	0.944	0.016	57.606	0.000
PRO	0.896	0.893	0.028	31.870	0.000
Composite reliability					
SCH	0.963	0.964	0.010	97.723	0.000
PRO	0.935	0.933	0.017	55.404	0.000
Outer loadings					
PRO_1 ←PRO	0.872	0.864	0.048	18.021	0.000
PRO_2 ←PRO	0.934	0.934	0.019	49.075	0.000
PRO_3 ←PRO	0.921	0.921	0.024	38.006	0.000
SCH_1 ← SCH	0.887	0.890	0.035	25.103	0.000
SCH_2 ← SCH	0.964	0.965	0.007	134.461	0.000
SCH_3 ← SCH	0.989	0.989	0.002	432.574	0.000
Average variance extracted (AVE)					
SCH	0.898	0.901	0.025	35.378	0.000
PRO	0.827	0.824	0.038	21.613	0.000

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SmartPLS4

تظهر بيانات الجدول رقم (2) أن قيم مقياس كرونباخ ألفا وكذلك الموثوقية المركبة لمقاييس المتغيرات تظهر مستويات عالية من صدق الاتساق الداخلى، إذ تسجل قيماً أعلى من الحد الأدنى المطلوب وهو 0.70، مما يشير إلى مستويات مرتفعة من ثبات المقاييس. كما تظهر بيانات الجدول المشار إليه أن جميع قيم التحميلات الخارجية للمتغيرات هى أكبر من قيمة الحد الأدنى المقبول وهو 0.70، بما يدل على وجود مستويات كافية من صدق المؤشرات. كما تتمتع مؤشرات المتغيرات بمستويات عالية من الصدق التقاربي إذ يسجل متوسط التباين المستخلص AVE قيماً أعلى كثيراً من الحد الأدنى المطلوب وهو 0.50. وكما يتضح من النتائج الواردة في الجدول السابق، فلقد تم استيفاء جميع معايير تقييم نماذج القياس مما يدعم موثوقية مقاييس المتغيرات ومصداقيتها.

ويعرض جدول رقم (3) ملخصاً لنتائج تقييم النموذج الهيكلي والخاصة بمعاملات المسار وحجمها ودلالتها الإحصائية، ومعاملات التحديد R^2 .

جدول رقم (3) تقييم النموذج الهيكلي لمصر

Path Coefficient					
	Original sample	Sample mean	Standard deviation	T statistics	P values
SCH ⟶ PRO	0.949	0.951	0.011	83.842	0.000
PRO ⟶ POV	0.677	0.675	0.084	8.074	0.000
Total effects					
SCH⟶POV	0.643	0.643	0.084	7.673	0.000
R-square					
POV	0.459	0.463	0.107	4.278	0.000
PRO	0.901	0.905	0.021	41.987	0.000

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SmartPLS4

ويتضح من الجدول السابق وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التحول الهيكلي وإنتاجية العمل، حيث كانت قيمة معامل المسار أكثر من 0.9 عند مستوى معنوية 1%، وكذلك وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين إنتاجية العمل والفقر حيث كانت قيمة معامل المسار حوالي 0.67 وذلك عند مستوى معنوية 1%، وبالتالي يكون الأثر الإجمالى للتحول الهيكلي على الفقر في مصر طردياً وذا دلالة إحصائية بمعامل قدره حوالى 0.64 وذلك عند مستوى معنوية 1%.

كما يتبين من الجدول أن قيم معامل التحديد R^2 تشير إلى أن التغيرات في التحول الهيكلي كانت تفسر حوالى 90% من التغيرات في إنتاجية العمل، وهو ما يعبر عن قدرة تفسيرية كبيرة، كما أن التغيرات في إنتاجية العمل كانت تفسر نحو 46% من التغيرات في الفقر، وهو ما يعبر عن قدرة تفسيرية معتدلة.

2-5-5 تقييم النموذج في الحالة الفيتنامية

يعرض الشكل رقم (8) نموذج المسار في الحالة الفيتنامية، ويظهر عليه معاملات المسار والتحميلات الخارجية للمؤشرات.

شكل رقم (8) نموذج المسار لفيتنام

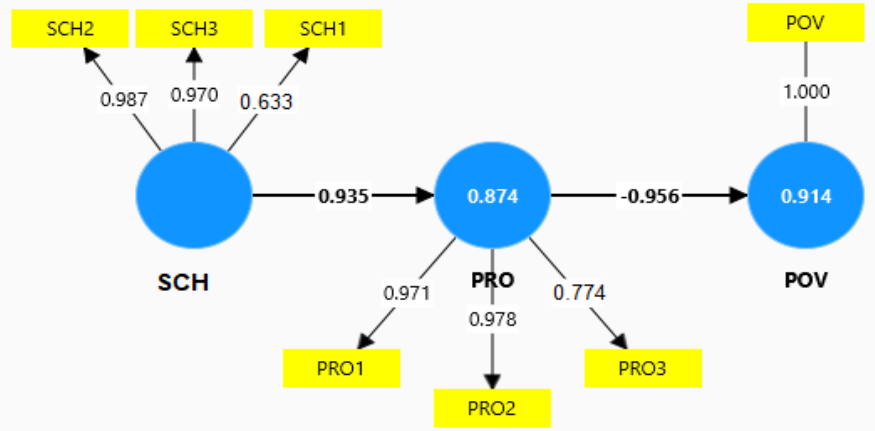

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج SmartPLS4

ويعرض الجدول التالى رقم (4) ملخصاً لنتائج تقييم نماذج القياس الواردة في النموذج والخاصة بموثوقية الاتساق الداخلى والمصداقية التقاربية.

جدول رقم (4) تقييم نماذج القياس لفيتنام

	Original sample	Sample mean	Standard deviation	T statistics	P values
Cronbach's alpha					
SCH	0.752	0.049	0.317	0.162	0.071
PRO	0.700	0.669	0.136	5.163	0.000
Composite reliability					
SCH	0.719	0.737	0.028	25.652	0.000
PRO	0.828	0.820	0.065	14.850	0.000
Outer loadings					
PRO_1 ← PRO	0.971	0.970	0.008	114.874	0.000
PRO_2 ← PRO	0.978	0.973	0.013	76.689	0.000
PRO_3 ← PRO	0.774	0.232	0.280	0.979	0.327
SCH_1 ← SCH	0.633	0.562	0.246	2.578	0.000
SCH_2 ← SCH	0.987	0.988	0.005	211.532	0.000

SCH_3 ← SCH	0.970	0.974	0.011	85.664	0.000
Average variance extracted (AVE)					
SCH	0.771	0.767	0.057	13.599	0.000
PRO	0.659	0.673	0.041	15.898	0.000

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SmartPLS4

تظهر بيانات الجدول رقم (4) أن قيم مقياس كرونباخ ألفا وكذلك الموثوقية المركبة لمقاييس المتغيرات تظهر مستويات عالية من صدق الاتساق الداخلى، إذ تسجل قيماً أعلى من الحد الأدنى المطلوب وهو 0.7، مما يشير إلى مستويات مرتفعة من ثبات المقاييس. كما تظهر بيانات الجدول المشار إليه أن جميع قيم التحميلات الخارجية للمتغيرات هى أكبر من قيمة الحد الأدنى المقبول وهو 0.7 فيما عدا معامل التحميل الخارجى للمؤشر الأول لمتغير التحول الهيكلى والذى اقترب من 0.633، بما يدل على وجود مستويات كافية من صدق المؤشرات. كما تتمتع مؤشرات المتغيرات بمستويات عالية من الصدق التقاربي إذ يسجل متوسط التباين المستخلص AVE قيماً أعلى كثيراً من الحد الأدنى المطلوب وهو 0.5. وكما يتضح من النتائج الواردة في الجدول السابق، فلقد تم استيفاء جميع معايير تقييم نماذج القياس مما يدعم موثوقية مقاييس المتغيرات ومصداقيتها.

ويعرض جدول رقم (5) ملخصاً لنتائج تقييم النموذج الهيكلي والخاصة بمعاملات المسار وحجمها ودلالتها الإحصائية، ومعاملات التحديد R^2 .

جدول رقم (5) تقييم النموذج الهيكلي لفيتنام

Path Coefficient					
	Original sample	Sample mean	Standard deviation	T statistics	P values
SCH ⟶ PRO	0.935	0.938	0.015	61.648	0.000
PRO ⟶ POV	-0.956	-0.956	0.014	68.595	0.000
Total effects					
SCH ⟶ POV	-0.894	-0.897	0.021	41.950	0.000
R-square					
POV	0.914	0.915	0.027	34.458	0.000
PRO	0.874	0.880	0.028	30.775	0.000

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SmartPLS4

يتضح من الجدول السابق وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التحول الهيكلي وإنتاجية العمل فى فيتنام، حيث كانت قيمة معامل المسار أكثر من 0.9 عند مستوى معنوية 1%، وكذلك وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين إنتاجية العمل والفقر حيث كانت قيمة معامل المسار حوالي -0.956 وذلك عند مستوى معنوية 1%، وبالتالي يكون الأثر الإجمالى للتحول الهيكلي على الفقر في فيتنام عكسياً وذا دلالة إحصائية بمعامل قدره حوالى 0.89 وذلك عند مستوى معنوية 1%. كما يتبين من الجدول أن قيم معامل التحديد R^2 تشير إلى أن التغيرات في التحول الهيكلي كانت تفسر نحو 87% من التغيرات في

إنتاجية العمل، وهو ما يعبر عن قدرة تفسيرية كبيرة، كما أن التغيرات في إنتاجية العمل كانت تفسر نحو 90% من التغيرات في الفقر، وهو ما يعبر عن قدرة تفسيرية كبيرة.

5-6- تفسير نتائج النموذج:

تشير نتائج النموذج القياسي إلى أن عملية التحول الهيكلى في مصر خلال فترة الدراسة كانت غير فعالة فى تقليل الفقر، بل إنها كانت مسئولة، وفقاً للنموذج القياسى، عن أكثر من نصف الزيادة فى معدلات الفقر، بينما كانت عملية التحول الهيكلى فى فيتنام فعالة بشكل كبير فى تقليل الفقر ومسئولة عن معظم ما تم إنجازه فى هذا المجال. ويمكن تفسير تلك النتيجة بثلاث تفسيرات ممكنة، تتعلق بسرعة عملية التحول الهيكلى، ونمط التحول الهيكلى، ومستوى رأس المال البشرى لدى الفقراء.

لقد تميزت عملية التحول الهيكلى فى مصر خلال فترة الدراسة بالبطء النسبي إذا ما قورنت بمثيلتها فى فيتنام، وهو ما يظهر من مقارنة الانخفاض النسبى فى نصيب الزراعة من العمالة فى الحالتين (35% فى مصر مقابل 51% فى فيتنام)[3]، وهو ما قد يرجع إلى بطء التطوير فى القطاع الزراعى وينعكس بدوره على بطء نمو الإنتاجية (80% فى مصر مقابل 204% فى فيتنام) وضعف التراكم الرأسمالى للقطاع الزراعى الذى يمكن نقله إلى القطاعات غير الزراعية وبالتالى حفز التحول الهيكلى. وهو ما تؤيده الدراسات التى خلصت إلى أن نمو إنتاجية القطاع الزراعى كان الدافع الأساسى للتحول الهيكلى فى معظم الدول النامية (Timmer & Akkus, 2008; McCaig & Pavcnik, 2016; Christopher et al., 2017; Anderson & Palacio, 2019; Cateia et al., 2023). وقد انعكس بطء التحول الهيكلى فى مصر على بطء النمو فى إنتاجية العمل على مستوى الاقتصاد ككل مقارنة بفيتنام (63% فى مصر مقابل 207% فى فيتنام)، وهو الأمر الذى قلل من فاعلية التحول الهيكلى فى خفض معدلات الفقر، مقارنة بالاقتصاد الفيتنامى.

ويتمثل السبب الثانى لإخفاق التحول الهيكلى فى تقليل الفقر فى مصر ونجاحه بشكل كبير فى فيتنام يخص نمط التحول الهيكلى، لقد كان نمط التحول الهيكلي في مصر مختلفاً عن مثيله في فيتنام، فقد كان التحول في مصر من الزراعة إلى الخدمات، وهو ما يمكن اعتباره تحولاً غير ناضج، بينما كان التحول في فيتنام من الزراعة إلى الصناعات التحويلية والخدمات، ويعبر التغير النسبى فى نصيب قطاع الصناعات التحويلية من العمالة خلال الفترة فى كل من البلدين (-5% فى مصر مقابل 157% فى فيتنام) عن إهمال جسيم لقطاع رائد فى التنمية واستكمال بناء الهيكل الإنتاجى وإشباع الحاجات وتوليد فرص العمل والتصدير فى الحالة المصرية، بينما أدى التركيز الكبير على قطاع الصناعة التحويلية فى فيتنام إلى نقل الاقتصاد نقلة نوعية سواء على مستوى التشغيل أو التصدير أو القدرة على تقليل الفقر، إذ كان معظم الاهتمام، بما فى ذلك التمويل، موجهاً إلى المنشآت الصغيرة وبالغة الصغر والتى لها قدرة أكبر نسبياً على استيعاب الفقراء، وقد يدعم هذا التفسير ما توصلت إليه دراسات عديدة من ملاحظة قدرة أكبر للتحول الهيكلى الداعم للصناعات التحويلية فى تقليل الفقر (Aggarwal & Kumar, 2012; Erumban et al., 2019; Enongene, 2023; Karahasan, 2023; Erumban & Gaaitzen, 2024).

[3] جميع الأرقام وردت فى الجدول رقم (1).

وقد يضعف من الأثر الإيجابي المفترض للتحول الهيكلى على تقليل الفقر ضعف قدرة الفقراء على اغتنام الفرص الاقتصادية التى يتيحها التحول نتيجة ضعف الاستثمار فى رأس المال البشرى لدى الفقراء والمتمثل فى التعليم والتدريب والرعاية الصحية المقدمة إليهم، وهو ما أكدت عليه دراسات عديدة (Mcmillan, et. al. 2016; Timmer & Akkus, 2008; Kumar, 2021; Roufaye, et al., 2023). وبمقارنة الحالتين، يتبين أن فيتنام كانت قد اتبعت خلال فترة الدراسة مجموعة من السياسات الفعالة لتحسين مستوى رأس المال البشري بين الفقراء، منها تحسين التعليم خاصة في المناطق الريفية، وتطوير التعليم المهني، وتحسين وصول الفئات الفقيرة إلى خدمات الرعاية الصحية، مما يؤثر بشكل إيجابي على القدرة التعليمية، وبرامج الدعم النقدي بتقديم مساعدات مالية مباشرة للأسر الفقيرة. كل تلك السياسات مكنت فيتنام من تحقيق تقدم ملحوظ في تحسين مستوى رأس المال البشري، مما ساهم في زيادة قدرة الفقراء على اغتنام الفرص الاقتصادية التى يتيحها التحول الهيكلي، مما أسهم فى تقليل الفقر. بينما نلاحظ فى الحالة المصرية وجود تحديات عديدة أمام الجهود الهادفة لتحسين رأس المال البشرى للفقراء فى مصر، من أهمها انخفاض جودة التعليم بما فى ذلك التعليم الفنى، ونقص البنية الأساسية اللازمة لتوفير خدمات الرعاية الصحية فى المناطق الفقيرة، وضعف برامج الدعم النقدى والعينى للفقراء، وهو ما ينعكس على ضعف مستوى رأس المال البشرى للفقراء وعدم قدرتهم على استغلال الفرص الاقتصادية التى يمكن أن يتيحها التحول الهيكلى.

6- السياسات المقترحة لإصلاح نمط التحول الهيكلى لتقليل الفقر فى مصر

تتمثل محاور الإصلاح المقترحة فى صياغة استراتيجيات ملائمة لتشجيع نمط من التحول الهيكلي يسهم فى تقليل الفقر، وهو ما يقتضي العمل على ثلاثة محاور: تطوير القطاع الزراعي، وتعديل نمط التحول الهيكلي، ودعم رأس المال البشري للفقراء.

ويعد تطوير القطاع الزراعي دافعاً أساسياً لعملية التحول الهيكلي، ويتم ذلك عن طريق تحسين البنية التحتية بتحسين طرق الري وتحسين شبكات الطرق والمواصلات لنقل المنتجات الزراعية بشكل أسرع وأكثر كفاءة، وزيادة الاستثمار في البحث العلمي لتطوير أصناف جديدة من المحاصيل تكون مقاومة للأمراض والجفاف، واستخدام التكنولوجيا الحديثة لتحسين الإنتاجية، وتحسين تدريب العمال الزراعيين بتنظيم ورش عمل ودورات تدريبية لتعريفهم بأحدث التقنيات والأساليب الزراعية، وتعزيز برامج التعليم الفني الزراعي في المدارس والجامعات، وتشجيع سياسات التمويل الزراعي، وإنشاء منصات تسويقية بما في ذلك استخدام منصات التجارة الإلكترونية لفتح أسواق جديدة للمزارعين.

ويتمثل تعديل نمط التحول الهيكلي في التركيز على الصناعات التحويلية التى تم إهمالها على مدى ثلاثة عقود، بحيث انخفض نصيبها النسبى من العمالة على الرغم من أنها كانت أعلى فى إنتاجيتها من الخدمات. وهو ما يستلزم تحسين البيئة الاستثمارية بتبسيط إجراءات التسجيل والترخيص للمصانع، وتقديم حوافز ضريبية للمستثمرين، ودعم البحث والتطوير بتوفير دعم مالي للمشروعات البحثية في مجال الابتكار الصناعي وتشجيع التعاون بين الجامعات والمصانع لتطوير تقنيات جديدة، وتطوير المهارات بإنشاء برامج تدريب لتأهيل العمالة وتشجيع الشركات على المشاركة فيها، وتقديم قروض ميسرة للمستثمرين وإنشاء صناديق لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز التصدير بدعم الصناعات

التحويلية في الوصول إلى الأسواق الخارجية وتنظيم معارض دولية للترويج لمنتجاتها، وتشجيع المصانع على الحصول على شهادات الجودة العالمية وإنشاء هيئات لمراقبة الجودة والامتثال للمعايير.

وحتى يتمكن الفقراء من اغتنام الفرص الاقتصادية التى يتيحها التحول الهيكلي، فينبغي العمل على تحسين رأس المال البشري للفقراء، وهو ما يتطلب استراتيجيات شاملة تركز على التعليم والصحة والتدريب المهني. ويتطلب تحسين التعليم للفقراء إنشاء مدارس في المناطق النائية وتقديم منح دراسية للأسر ذات الدخل المنخفض وتدريب المعلمين وتطوير المناهج الدراسية لتكون أكثر ملاءمة لسوق العمل، ويتطلب تحسين برامج التدريب المقدم للفقراء إنشاء مراكز تدريب مهني تقدم دورات تدريبية في المهارات المطلوبة في السوق وتعزيز التعاون بين المؤسسات التعليمية والشركات لتقديم تدريب عملي للطلاب، كما يتطلب تحسين الخدمات الصحية للفقراء تحسين الوصول إلى الرعاية الصحية الأساسية وتنظيم حملات توعية حول الصحة والتغذية والعناية الشخصية. ويضاف إلى ما سبق ضرورة العمل على تمكين المرأة عن طريق تقديم برامج تدريبية وتمويلية للنساء لتمكينهن من المشاركة في سوق العمل وتعزيز التعليم للفتيات وتشجيع الأسر على دعم تعليمهن، وتقديم دعم مالي للأسر الفقيرة لتحسين مستوى معيشتهم وضمان الحصول على التغذية السليمة، ودعم التعاون مع منظمات المجتمع المدني لتقديم برامج تعليمية وتدريبية للفقراء.

7- النتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية

7-1- النتائج:

تتلخص نتائج الدراسة فيما يلى:

- تخلص النظرية الاقتصادية إلى أن زيادة إنتاجية العمل نتيجة التحول الهيكلي يمكن أن تفيد الفقراء إما بشكل مباشر عن طريق خلق فرص عمل جديدة وزيادة الأجور، أو من خلال انخفاض أسعار السلع والخدمات التي يستهلكها الفقراء، أو بشكل غير مباشر عن طريق روابط الإنتاج الأمامية والخلفية بين القطاعات.

- إن انتقال العمالة الفائضة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية يمكن أن يرفع متوسط دخل العامل في المناطق الريفية نتيجة زيادة إنتاجية العمل، وهو إحدى السبل الهامة لتقليل الفقر بوجه عام والفقر الريفي على نحو خاص.

- تقرر النظرية أنه لكي يتحقق الأثر الإيجابي للتحول الهيكلي على تقليل الفقر فإن تلك الزيادة فى إنتاجية العمل ينبغي أن تحدث فى القطاعات التي يتركز فيها الفقراء، والقطاعات كثيفة العمل، والمنشآت بالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة، وأن يكون لدى الفقراء القدر الكافي من رأس المال البشري لاغتنام تلك الفرص.

- تخلص كثير من الدراسات السابقة حول الموضوع إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التحول الهيكلى والفقر، بينما تثبت دراسات أخرى أن ذلك مرهون بسرعة التحول ونمطه وكذلك مستوى رأس المال البشرى لدى الفقراء.

- تشير بيانات التحول الهيكلى فى كل من مصر وفيتنام إلى البطء النسبى للتحول الهيكلى فى مصر مقارنة بفيتنام، وإلى اختلاف نمط التحول الهيكلى فى مصر عن مثيله فى فيتنام، حيث كان التحول فى مصر من الزراعة إلى الخدمات، بينما كان التحول فى فيتنام من الزراعة إلى الصناعات التحويلية والخدمات.

- تشير بيانات الفقر فى كل من البلدين خلال فترة الدراسة إلى إخفاق الإدارة الاقتصادية المصرية فى وقف الزيادة الكبيرة والمستمرة فى معدلات الفقر، فى الوقت الذى حققت فيه فيتنام نجاحاً كبيراً فى تقليل الفقر.

- تشير نتائج التحليل القياسي إلى أن عملية التحول الهيكلى فى مصر خلال فترة الدراسة كانت غير فعالة فى تقليل الفقر، بل إنها كانت مسئولة عن أكثر من نصف الزيادة فى معدلات الفقر، حيث كان الأثر الإجمالي للتحول الهيكلي على نسبة الفقر إيجابياً وذا دلالة إحصائية بمعامل يساوي 0.643.

- تشير نتائج التحليل القياسي إلى أن عملية التحول الهيكلى فى فيتنام كانت فعالة بشكل كبير فى تقليل الفقر ومسئولة عن معظم ما تم إنجازه فى هذا المجال حيث كان الأثر الإجمالي للتحول الهيكلي على نسبة الفقر سلبياً وذا دلالة إحصائية بمعامل يساوي -0.894 .

7-2 – التوصيات:

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن توجيه عدد من التوصيات التي يتعين على صانعي السياسات الاقتصادية أخذها في الاعتبار، من أهم هذه التوصيات ما يلي:

- ينبغي على الإدارة الاقتصادية المصرية العمل على تسريع وتيرة التحول الهيكلى وذلك بدعم التطوير فى القطاع الزراعى ورفع معدلات نمو الإنتاجية الزراعية.

- ينبغى العمل على إصلاح نمط التحول الهيكلى الحالى بتشجيع التحول إلى قطاع الصناعات التحويلية، وذلك عن طريق تحسين بيئة الاستثمار الصناعى وتقديم الحوافز الكافية وإزالة جميع المعوقات المؤسسية والاقتصادية التى تحول دون التوسع الصناعى.

- ينبغى العمل على دعم قدرة الفقراء، فى الريف والحضر، على اغتنام الفرص الاقتصادية التى يتيحها التحول الهيكلى وذلك بدعم الاستثمار فى البرامج التعليمية والتدريبية وبرامج الرعاية الصحية الموجهة لهم وكذلك تطوير نظم الدعم النقدي والعيني.

7-3- البحوث المستقبلية

برزت أمام الباحث من خلال الدراسة بعض النقاط التي تحتاج إلى مزيد من الدراسة وتصلح لأن تكون نقاطاً بحيثة لدراسات مستقبلية، ولعل من أهمها ما يلي:

- التحول الهيكلي إلى الخدمات ودوره فى تقليل الفقر.
- تطوير الإنتاجية الزراعية وأثرها على التحول الهيكلى.

- الأثر الاقتصادى لتضخم قطاع الخدمات العقارية.
- دور قطاع الصناعات التحويلية فى تقليل الفقر.

8- المراجع

8-1-المراجع العربية:

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، *بحث الدخل والإنفاق*، أعوام مختلفة.

الخضري، سعيد (2004)، *اقتصاديات التنمية والتطوير*، مكتبة الجلاء الحديثة، بورسعيد.

ساوس، الشيخ، فودو، محمد (2019)، "نمذجة المعادلات الهيكلية بالمربعات الصغرى الجزئية: مثال تطبيقى باستخدام R في بحوث المحاسبة والتدقيق"، *مجلة معهد العلوم الاقتصادية*، 22(1).

العدل، ضياء فتحى (2022)، *التنمية والتخطيط الاقتصادي*، المعهد العالى للعلوم الإدارية بالمنزلة.

العدل، ضياء فتحى، أبو العنين، فوزي إبراهيم (2023)، *مشكلات اقتصادية معاصرة*، المعهد العالي للعلوم الإدارية بالمنزلة.

قاعدة بيانات البنك الدولى: https://data.albankaldawli.org/

8-2-المراجع الأجنبية

Aggarwal, Aradhna and Kumar, Nagesh (2012), "Structural Change, Industrialization and Poverty Reduction: The Case of India", *ESCAP Development Papers*, No. 1206. New Delhi.

Aghion, P., and Howitt, P. (1998), *Endogenous Growth Theory*, Cambridge, MA: MIT Press.

Alisjahbana, A. S., Hahm, H., and Malik. H. A. (2019), *Structural Transformation and its Role in Reducing Poverty: Asia-Pacific Countries with Special Needs Development Report*, ESCAP, UN.

Allen, Robert C. (2017), *The Industrial Revolution: A Very Short Introduction*, Oxford: Oxford University Press.

Anderson, M. and Palacio, A. (2019), "The Revival of Agriculture and Inclusive Growth during the Commodity Boom in Latin America", *Lund Papers in Economic History*, No. 208.

Barclay, D. W., Higgins, C. A., and Thompson, R. (1995), "The Partial Least Squares Approach to Causal Modeling: Personal Computer Adoption and Use as Illustration", *Technology Studies*, 2, 285-309.

Benfica, R., and Henderson, H. (2021), "The Effect of the Sectoral Composition of Economic Growth on Rural and Urban Poverty", *Review of Income and Wealth, 67*(1).

Benfica, R., Squarcina, M., and de la Fuente, A. (2018), "Structural Transformation and Poverty in Malawi: Decomposing the Effects of Occupational and Spatial Mobility, *IFAD Research Series*, 25.

Cassel C. , Hackl, P., and Westlund, A. H. (1999), "Robustness of Partial Least-Squares Method for Estimating Latent Variable Quality Structures", *Journal of Applied Statistics*, 26(4).

Cateia J. V. , Bittencourt, M. V. , Carvalho, T. S. , Savard, L. (2023) , The Impacts of Agricultural Productivity on Structural Transformation, and Poverty Alleviation in Africa: Evidence from Guinea-Bissau", *Journal of Productivity Analysis*, 61.

Chenery, H. B. (1979), *Structural Change and Development Policy*, Baltimore: Johns Hopkins University Press.

Christiaensen, Luc and Kaminski , Jonathan (2015), "Structural Change, Economic Growth and Poverty Reduction: Micro-evidence from Uganda", Working Paper No. 229, *African Development Bank*, Abidjan, Côte d'Ivoire.

Christiaensen, Luc; Demery, Lionel; and Kuhl, Jesper (2011), "The Evolving Role of Agriculture in Poverty Reduction: An Empirical Perspective, *Journal of Development Economics*, 96(2).

Christopher B. Barrett, Luc Christiaensen, Megan Sheahan, Abebe Shimele (2017), "On the Structural Transformation of Rural Africa", *World Bank,* Policy Research Working, Paper 7938.

Enongene, B. E. (2023), "Structural Transformation and Poverty Alleviation in Sub-Saharan Africa Countries: sectoral value-added analysis", *Journal of Business and Socioeconomic Development*, 4(4).

Erumban, A. A., Das, D. K., Aggarwal, S., and Das, P. C. (2019), "Structural Change and Economic Growth in India", *Structural Change and Economic Dynamics, 51*.

Erumban, A. and Gaaitzen, J. (2024), "Structural Change and Poverty Reduction in Developing Economies", *World Development*, 181.

Fei, J. C. H., and G. Ranis (1964), *Development of the Labor Surplus Economy: Theory and Policy*. Homewood, IL: Irwin.

Ferreira, F. H., Leite, P. G., & Ravallion, M. (2010), "Poverty reduction without economic growth?: Explaining Brazil's poverty dynamics, 1985–2004", *Journal of Development Economics, 93*(1).

Gao, Fan (2021), "China's Poverty Alleviation "Miracle" from the Perspective of the Structural Transformation of the Urban–Rural Dual Economy", *China Political Economy,* 4(1).

GGDC/UNU-WIDER Economic Transformation Database (ETD) at: https://www.wider.unu.edu/database/etd-economic-transformation-database

Hair, J. F., Hult, G. T. M., Ringle, C. M. and Sarstedt, M. (2017), *A Primer on Partial Least Squares Structural Equation Modeling (PLS-SEM),* 2nd Edition, Sage Publications Inc., Thousand Oaks, CA.

Karahasan, B. C. (2023), "To Make Growth Reduce Poverty, Industrialize: Using Manufacturing to Mediate the Effect of Growth on Poverty", *Development Policy Review,* 41(4).

Kelbore, Zerihun Getachew (2015), "Trade Openness, Structural Transformation, and Poverty Reduction: Empirical Evidence from Africa", *MPRA*, Paper No. 65537.

Kumar, B. Pradeep (2021), "Structural Transformation and Incidence of Poverty: Evidence from Kerala Economy", *International Journal of Arts, Science and Humanities Economic Growth*, 8(4).

Lewis, W. Arthur (1954), Economic Development with Unlimited Supplies of Labour, *The Manchester School*, 22 (2).

Lohmoller, Jan-Bernd (1989), *Latent Variable Path Modeling with Partial Least Squares*, Springer-Verlag Berlin Heidelberg GmbH.

McArthur, John and McCord, Gordon C. (2014), "Fertilizing Growth: Agricultural Inputs and Their Effects in Economic Development", *Brookings Global Economy and Development*, WP No. 77.

McCaig, Brian and Pavcnik, Nina (2016), "Moving Out of Agriculture: Structural Change in Viet Nam", in: McMillan et al. (2016), *Structural change, fundamentals, and growth*, International Food Policy Research Institute, Washington.

McMillan, Margaret, Rodrik, Dani, and Sepúlveda, Claudia (2016), *Structural Change, Fundamentals, and Growth : A Framework and Case Studies*, IFPRI, Washington, DC.

Montalvo, J. G., & Ravallion, M. (2010). The pattern of growth and poverty reduction in China. *Journal of Comparative Economics, 38*(1).

Nguyen TD, Dinh HT. (2024), "Economic Structural Transformation: Vietnamese Case for Developing Nations in a Globalization Context", *Journal of Infrastructure, Policy and Development*, 8(4).

Pavcnik, N. (2017), "The Impact of Trade on Inequality in Developing Countries", *Proceedings of Jackson Hole Economic Symposium, Fostering a Dynamic Global Economy*.

Rifa'i, Achmad and Listiono (2021), "The Structural Transformation and Poverty Eradication in East Java: A Panel Data Approach of 38 Counties", *Journal of Developing Economies,* 6(1).

Rochdianingrum, Widhi Ariestianti and Laily, Nur (2022), "How do Economic Structures Reduce Poverty?", *Indosian Journal of Economics, Social, and Humanities.*

Roufaye, Saidou W., Nafiou, Malam M., Ouedraogo, Idrissa M. (2023), "Structural Transformation and Poverty in the WAEMU", *European Journal of Development Studies*, 3(3).

Sen, Amartya (1985), *Commodities and Capabilities*, New York: Oxford University Press.

Sen, Amatya (1992), *Inequality Re-examined*, Oxford, Clarendon Press.

Sen, Kunal (2019), "Structural Transformation around the World: Patterns and Drivers", *Asian Development Review*, 36 (2).

Sharp, Ansel M., Register, Charles A., and Leftwich, Richard H. (2015), *Economics of Social Issues*, Homewood, Boston.

Thorbecke, E. (2008), "Multidimensional Poverty: Conceptual and Measurement Issues", In: Kakwani, N., Silber, J. (Eds.), *The Many Dimensions of Poverty*, Palgrave Macmillan, New York.

Timmer, C. Peter and Akkus, Selvin (2008), "The Structural Transformation as a Pathway out of Poverty: Analytics, Empirics and Politics", *Center for Global Development*, Working Paper No. 150.

Todaro, Michael P. and Smith, Stephen C. (2020), *Economic Development*, Pearson Education.

Wold, Herman (1983), "Systems Analysis by Partial Least Squares (PLS)", *International Institute for Applied Systems Analysis*, A-2361 Laxenburg, Austria.